

12



الحلم لا يتوقف
عند جائزة

+963

www.963media.com

الجمعة 03 تموز / يوليو 2026 | العدد 67



حرب الظل!



10

لماذا أصبحت
سوريا سوقاً
للمنتجات
الأردنية؟



9

نفايات
الشمال
السوري
متراكمة



02

إعادة تعريف
الإرهاب في
سوريا

من «داعش» إلى الشبكات الخفية: إعادة تعريف الحرب على الإرهاب في سوريا

معاذ الحمد

ويضيف أن التنظيمات الجهادية نفسها شهدت تحولاً بنويًا مهماً خلال السنوات الأخيرة، إذ باتت تعمل وفق نموذج هجين يجمع بين المركزية واللامركزية، مع ميل متزايد نحو اللامركزية التي تسمح للخلايا المحلية بالعمل بشكل شبه مستقل تحت مظلة فكرية وتنظيمية عامة. ويؤكد أن هذا التحول ليس طارئاً، بل يمتد إلى جذور فكرية في الأدبيات الجهادية التي طرحت مبكراً فكرة "التنظيم الشبكي" والعمل المرن. وفي ما يتعلق باستهداف القيادات، يوضح سلطان أن هذا الأسلوب لا يؤدي إلى إنهاء التنظيمات، بل إلى إعادة إنتاجها، حيث غالباً ما تصعد قيادات بديلة أقل خبرة أو أكثر تشدداً، ما يؤدي إلى إعادة تشكيل سلوك التنظيم بدل القضاء عليه. ويشير إلى أن تجربة تنظيم الدولة الإسلامية تقدم مثلاً واضحاً على هذا النمط، حيث شهد التنظيم تغيرات متكررة في القيادة دون أن يختفي فعلياً. ويؤكد سلطان أن أي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب يجب ألا تقتصر على استهداف القيادات، بل يجب أن تفهم كيفية إعادة إنتاج التنظيمات لنفسها، وكيفية تكيفها مع الضغوط العسكرية والاستخباراتية، لأن تجاهل هذا العامل يؤدي إلى استمرار دورة التهديد بشكل متجدد. على الأرض، يعكس المشهد السوري بيئة أمنية بالغة التعقيد، إذ تتداخل فيها مناطق النفوذ بين قوى محلية ودولية، وتوجد فراغات أمنية واسعة خصوصاً في البادية السورية ومناطق الشمال الغربي، ما يوفر مساحة حيوية لحركة الجماعات المتشددة. كما أن استمرار التوترات الإقليمية، وتعدد اللاعبين المحليين، خلق حالة من السيولة الأمنية التي تعتبرها واشنطن بيئة مناسبة لإعادة تشكيل التهديدات الجهادية. وفي هذا الإطار، يبدو أن العمليات الأميركية الأخيرة، سواء تلك التي استهدفت قيادات في تنظيم "داعش" داخل البادية، أو الضربات التي طالت شخصيات مرتبطة بـ"حراس الدين" في الشمال الغربي، تعكس انتقالاً نحو توسيع نطاق الاستهداف ليشمل شبكة أوسع من الفاعلين الجهاديين، وليس تنظيمًا واحداً فقط. في المحصلة، يتفق المصرون على أن التصعيد الأميركي في سوريا ليس حدثاً منفصلاً أو عابراً، بل جزء من استراتيجية طويلة الأمد تقوم على مبدأ "الاستنزاف المستمر" واحتواء التهديد بدل القضاء النهائي عليه. فبينما يرى فايز الأسمر أن الولايات المتحدة تطور أدواتها نحو استهداف أكثر دقة، وذلك، يعتبر منير أديب أن هذا النهج غير كافٍ دون معالجة جذور البيئة الحاضنة، في حين يؤكد أحمد سلطان أن طبيعة التنظيمات نفسها أصبحت أكثر مرونة وقدرة على التكيف وإعادة إنتاج نفسها باستمرار.

تظهر أن الحسم لم يكن سريعاً، إذ استمرت العمليات العسكرية لسنوات قبل إعلان هزيمة التنظيم جغرافياً في 2017، وهو ما يعكس، بحسب تحليله، محدودية الاعتماد على الضربات الجوية وحدها دون وجود قوات برية قادرة على تثبيت المكاسب على الأرض. ويضيف أن هذا الغياب سمح للتنظيم بإعادة التوضع في مناطق مختلفة بدلاً من الانهيار الكامل. كما بلغت أديب إلى أن التهديد الجهادي في سوريا لا يقتصر على تنظيم "داعش"، بل يشمل أيضاً تنظيمات مرتبطة بالقاعدة، موضحاً أن مقتل زعيم التنظيم أيمن الطواهري لم يؤد إلى إنهاء القاعدة أو تفكيك شبكاتها، بل استمرت في العمل ضمن بيئات متعددة حول العالم، بما فيها الساحة السورية عبر فصائل وشبكات متداخلة. ويربط أديب بين تكثيف العمليات الأميركية في سوريا وبين إدراك متجدد لدى واشنطن بأن هذه التنظيمات استفادت من حالة السيولة الأمنية والسياسية المستمرة في البلاد، إضافة إلى التوترات الإقليمية المتصاعدة، خصوصاً خلال عامي 2025 و2026، بما في ذلك التوترات بين الولايات المتحدة وإيران، والتي ساهمت في إعادة توزيع الأولويات الأمنية في بعض المراحل، ما أتاح للتنظيمات فرصة لإعادة تشييد شبكاتها. ويشدد أديب على أن استمرار الضربات الجوية، رغم أهميتها التكتيكية، لا يمكن أن يكون حلاً نهائياً، ما لم يترافق مع استراتيجية شاملة تشمل تفكيك الشبكات الأرضية ومعالجة البيئة الاجتماعية والسياسية التي تسمح بظهور هذه التنظيمات واستمرارها. ويعتبر أن غياب هذه المقاربة الشاملة يعني استمرار دورة إعادة إنتاج التهديد.

"التنظيمات تكيف وتعيد إنتاج نفسها"
أما الباحث في الأمن الإقليمي والإرهاب أحمد سلطان فيقدم قراءة مختلفة جزئياً، إذ يرى أن العمليات الأميركية في سوريا لا تمثل "عودة" جديدة للمطاردة، لأن هذه العمليات لم تتوقف أصلاً، بل هي امتداد لنهج استخباراتي-عسكري مستمر يعتمد على الاستهداف النوعي والدقيق كلما توفرت معلومات موثوقة عن أهداف محددة. ويشير سلطان إلى أن القيادة المركزية الأميركية تواصل تنفيذ ضربات دقيقة بالتنسيق مع أطراف محلية داخل سوريا، تستهدف قيادات مرتبطة بتنظيم "داعش" وجماعات جهادية أخرى، دون الحاجة إلى عمليات عسكرية واسعة النطاق. ويؤكد أن هذا النموذج قائم على الاستخبارات أكثر من اعتماده على القوة النارية، وهو ما يجعله أكثر مرونة في بيئات معقدة مثل سوريا.

والاستخباراتية نشطة. ويؤكد الأسمر أن الولايات المتحدة، رغم تقليص وجودها العسكري في سوريا وانسحابها من بعض القواعد خلال السنوات الأخيرة، لم تتراجع عن سياسة الاستهداف المباشر، بل أعادت صياغتها ضمن نموذج أكثر اعتماداً على المعلومات الاستخباراتية الدقيقة. ويشرح أن هذا التحول جاء نتيجة إدراك أميركي بأن المواجهات التقليدية واسعة النطاق أصبحت مكلفة وغير فعالة في بيئات غير مستقرة مثل سوريا، ما دفع واشنطن إلى تبني ما يمكن وصفه بـ"الضربات الخاطفة الدقيقة". وبحسب الأسمر، تعتمد هذه المقاربة على مبدأ استهداف "رأس الهرم التنظيمي"، إذ إن ضرب القيادات يؤدي غالباً إلى إرباك داخلي وتفكك في شبكات الاتصال والتخطيط، ما يحد من قدرة التنظيم على تنفيذ عمليات كبرى. لكنه في الوقت ذاته يشير إلى أن هذا النهج يتطلب منظومة استخباراتية معقدة، تشمل تتبع الاتصالات، ومراقبة التحركات، واستخدام الطائرات المسيّرة، إضافة إلى تعاون وثيق مع شركاء محليين وإقليميين ضمن إطار التحالف الدولي.

6 في سوريا لم تعد الحرب على التنظيمات الجهادية معركة حسم، بل إدارة مستمرة لتهديد يتجدد باستمرار

الضربات الجوية لا تحسم المواجهة في المقابل، يقدم الباحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية وقضايا الأمن القومي والإرهاب منير أديب قراءة أكثر نقداً لهذا النهج، معتبراً في تصريحات لـ "963" أن الاعتماد المفرط على الضربات الجوية لم يعد كافياً لتحقيق هدف تفكيك التنظيمات الجهادية على الأرض. ويشير إلى أن هذا الأسلوب، رغم نجاحه في تصفية عدد من القيادات، لم ينجح في إنهاء البنية التنظيمية أو منع إعادة تشكيلها. ويؤكد أديب أن تجربة التحالف الدولي منذ تأسيسه عام 2014 في مواجهة تنظيم "داعش"

تبدو عودة الولايات المتحدة والتحالف الدولي إلى تكثيف عمليات مطاردة القيادات الجهادية في سوريا امتداداً مباشراً لتحول أعمق وأكثر تعقيداً في طبيعة التهديدات داخل البلاد، أكثر مما هي مجرد موجة عمليات عسكرية جديدة أو رد فعل ظرفي على تطورات ميدانية محدودة. فالمشهد السوري، بعد أكثر من عقد على اندلاع الحرب، لم يعد يدور حول تنظيمات تمتلك سيطرة جغرافية واسعة كما كان الحال في سنوات صعود تنظيم "داعش" بين عامي 2014 و2017، بل بات قائماً على بنية شبكية معقدة تتألف من خلايا صغيرة متنقلة، وقادة يتحركون ضمن مساحات جغرافية وأمنية رخوة، ما يمنحهم قدرة مستمرة على إعادة إنتاج التهديد كلما تراجع الضغط الأمني أو تقلصت وتيرة الملاحقة.

"منظومة متعددة الطبقات"

هذا التحول البنوي في طبيعة التهديد يعيد تعريف مفهوم "المعركة ضد الإرهاب" في سوريا، إذ لم تعد المواجهة مع كيان واحد واضح المعالم، بل مع منظومة متعددة الطبقات تتداخل فيها التنظيمات الجهادية التقليدية مع شبكات محلية وخلايا مستقلة نسبياً، تعمل في بيئات أمنية غير مستقرة تمتد من البادية السورية وصولاً إلى بعض مناطق الشمال الغربي، حيث تتقاطع خطوط النفوذ بين قوى محلية وإقليمية ودولية. في هذا السياق، يوضح الخبير الأمني والاستراتيجي العميد فايز الأسمر في تصريحات لـ "963" أن الولايات المتحدة لم تتخل، ولم تبذل، منذ أحداث 11 سبتمبر، استراتيجيتها القائمة على ملاحقة المطلوبين لديها، وخاصة القيادات المرتبطة بالتنظيمات الجهادية. ويشير إلى أن هذا النهج يمثل ثابته استراتيجياً في العقيدة الأمنية الأميركية، سواء من خلال عمليات الاغتيال أو الاعتقال أو الإنزالات الجوية أو الضربات الدقيقة، موضحاً أن هذا النمط لم يتوقف خلال العقدين الماضيين، بل توسع ليشمل ساحات متعددة أبرزها سوريا والعراق وأفغانستان سابقاً. ويضيف الأسمر أن استمرار هذا النهج يتجلى بوضوح في العمليات التي نفذتها الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، بدءاً من عملية قتل زعيم تنظيم "داعش" أبو بكر البغدادي في باريس شمالاً إلى إدلب عام 2019، وصولاً إلى العمليات اللاحقة التي استهدفت قيادات بارزة داخل التنظيم، مثل القيادي علي حسين العلوي، الذي تعتبره واشنطن أحد أبرز العقول التنظيمية داخل "داعش". ويرى أن هذه العمليات تؤكد أن إعلان نهاية التنظيم عام 2019 لم يكن سوى إعلان سياسي رمزي، بينما بقيت البنية العملياتية

كيف تعيد واشنطن تعريف خطر الإرهاب في سوريا؟

عمار زيدان

في ظل تحولات إقليمية ودولية أعادت رسم أولويات الفاعلين الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، تعيش الساحة السورية مرحلة أمنية وسياسية مختلفة عما شهدته خلال السنوات الماضية التي شهدت صعود تنظيم "داعش".

فبعد أن كان التركيز منصفاً على مواجهة تنظيمات "إرهابية متطرفة" تسيطر على مساحات من الأراضي وتمتلك هيكل قيادية واضحة، باتت التقديرات الأمنية تتحدث عن تهديد أكثر تعقيداً يتمثل في الشبكات اللامركزية والخلايا الصغيرة القادرة على إعادة إنتاج العنف عبر الفراغات الأمنية والدعاية الرقمية.

وتتزامن هذه التحولات مع متغيرات ميدانية مهمة في سوريا، شملت إعادة انتشار القوات الأميركية، وتبدلات في خريطة السيطرة، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن مستقبل التهديدات المحتملة وحدود قدرة التنظيمات المتطرفة على استعادة نشاطها.

ويطرح عدد من الباحثين والخبراء الأمنيين قراءات مختلفة لطبيعة هذه التحولات، فبينما تركز التقديرات الغربية على تطور أنماط عمل التنظيمات المتشددة واليات مواجهتها، يؤكد آخرون أن نشأة هذه الجماعات وتطورها ارتبطا بدرجات متفاوتة بصراعات دولية واستراتيجيات إقليمية أسهمت في تشكيل المشهد الأمني في الشرق الأوسط.

ويرى الباحث في شؤون الأمن الإقليمي مصطفى كمال، أن واشنطن تعيد تعريف مفهوم الخطر الجهادي في سوريا اليوم من زاوية مختلفة عن مرحلة 2014 - 2019. فلم يعد التهديد في القراءة الأميركية محصوراً في تنظيم يسيطر على أرض، أو "خلافة" معلنة، أو قيادة مركزية قادرة على إدارة عمليات كبرى عابرة للحدود على نمط داعش في ذروة صعوده. بل بات التهديد أقرب إلى "منظومة سيولة

جهادية" تتكون من خلايا داعشية محلية، ومقاتلين سابقين، ومحتجزين فارين أو مفرج عنهم، وشبكات تمويل صغيرة، وروابط افتراضية، وأفراد قابلين للتعبئة عبر الدعاية الرقمية. لذلك، لم تعد سوريا تُقرأ أميركياً فقط كساحة لتنظيمات كبرى، بل كساحة قابلة لإعادة إنتاج الخطر عبر الفراغ الأمني، وضعف الحوكمة، وتداخل بقايا داعش مع شبكات أصغر وأكثر مرونة. ويضيف كمال في تصريحات لـ "963+": "وفق تقدير مجتمع الاستخبارات الأميركي لعام 2026، فإن القاعدة وداعش أضعف بكثير مما كانا

تحديداً، ترى واشنطن أن داعش لم يعد يمتلك نموذج السيطرة الإقليمية السابق، لكنه يحتفظ بقدرة كامنة على التحول إلى تهديد خارجي إذا توافرت له ثلاثة شروط: فجوة أمنية في الشمال الشرقي، وكتلة بشرية قابلة لإعادة التجنيد من السجون والمخيمات، وبيئة سياسية هشة بعد سقوط نظام الأسد وصعود سلطة انتقالية ذات خلفية جهادية سابقة. ويشير تقدير الاستخبارات الأميركية إلى أن داعش في سوريا يُعد من بين الجهات الأكثر احتمالاً لدعم التخطيط الخارجي، مع سعيه إلى إعادة بناء

6

لم يعد الخطر في سوريا تنظيمياً يسيطر على الأرض، بل شبكات مرنة تستغل الفراغ الأمني والدعاية الرقمية لإعادة إنتاج العنف

صفوفه وتوسيع شبكات الدعم وجمع الأموال عبر التواصل مع بعض المحتجزين السابقين، وآلاف النساء والأطفال المرتبطين بداعش ممن فروا أو أفرج عنهم في شمال شرق سوريا. وأفاد تقرير المفتش العام لعمليّة "العزم الصلب" الصادر في 2026 بأن سيطرة الحكومة السورية على الشمال الشرقي في يناير، ثم إعادة تموضع القوات الأميركية، أدت إلى إغلاق القواعد الأميركية المتبقية في سوريا وإنهاء وجود قوة المهام المشتركة هناك بعد عقد من العمل. وفي السياق نفسه، أشار التقرير إلى فرار ما لا يقل عن 150 من مقاتلي داعش من مرافق الاحتجاز، ونقل 5704 محتجزين

صقوفه وتوسيع شبكات الدعم وجمع الأموال عبر التواصل مع بعض المحتجزين السابقين، وآلاف النساء والأطفال المرتبطين بداعش ممن فروا أو أفرج عنهم في شمال شرق سوريا. وأفاد تقرير المفتش العام لعمليّة "العزم الصلب" الصادر في 2026 بأن سيطرة الحكومة السورية على الشمال الشرقي في يناير، ثم إعادة تموضع القوات الأميركية، أدت إلى إغلاق القواعد الأميركية المتبقية في سوريا وإنهاء وجود قوة المهام المشتركة هناك بعد عقد من العمل. وفي السياق نفسه، أشار التقرير إلى فرار ما لا يقل عن 150 من مقاتلي داعش من مرافق الاحتجاز، ونقل 5704 محتجزين

من سوريا إلى العراق، وخروج ما يصل إلى 20 ألفاً من سكان مخيم الهول، بينهم آلاف من أفراد عائلات داعش ومنتمسبيه، دون مراقبة كافية. هذه الأرقام تمنح واشنطن سبباً لإعادة تعريف الخطر باعتباره مشكلة انتشار بشري وشبكي أكثر من كونه مشكلة تنظيم مركزية واحد، وفق كمال.

ويؤكد الباحث في شؤون الأمن الإقليمي أنه في سوريا، يظهر التحول في طريقة تقييم داعش ميدانياً. فقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في فبراير 2026 إلى أن خلايا "داعش" لا تزال تعمل في أنحاء البلاد، وتنفذ هجمات بالأساس ضد قوات الأمن، خاصة في الشمال والشمال الشرقي، وتسعى إلى تاجيح التوترات الطائفية وتقويض السلطة الوطنية، مع تقدير وجود نحو 3 آلاف مقاتل للتنظيم في العراق وسوريا، أغلبهم داخل سوريا. وهذا يعني أن واشنطن لا ترى داعش منتهية، لكنها لا تراه أيضاً بالصورة القديمة كجيش شبه نظامي يمسك أرضاً واسعة، بل كتنظيم شبكي يحاول استغلال الفوضى، وضرب رموز السلطة، واستعادة الحضور من خلال الاغتيالات والعبوات والهجمات المحدودة.

ويقول الدكتور علاء النشوع الخبير الأمني والعسكري لـ "963"، إن ما يُعرف اليوم بالفكر الجهادي المعاصر لا يمثل الامتداد الحقيقي لمفهوم الجهاد في التراث الإسلامي، بل هو نتاج تحولات سياسية وأمنية ارتبطت بالاستراتيجيات الدولية، ولا سيما الأميركية، خلال العقود الأخيرة. ويذكر بأن الحرب السوفيتية في أفغانستان خلال ثمانينيات القرن الماضي شكلت نقطة تحول مفصلية، إذ جرى توظيف البعد الديني في مواجهة الاتحاد السوفيتي ضمن سياق الحرب الباردة. ومع نجاح المقاتلين الأفغان في استنزاف القوات السوفيتية، أصبحت أفغانستان مركزاً لاستقطاب متطوعين من مختلف الدول الإسلامية،

لتنشأ لاحقاً تنظيمات حملت أفكاراً متشددة مزجت بين توجهات سلفية ووهابية، وأقامت خطاباً يقوم على تكفير المخالف وإباحة العنف ضده. ويرى النشوع، أن بروز تنظيم القاعدة، ثم ظهور تنظيمات أخرى أكثر تطرفاً، أسهما في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني في الشرق الأوسط، وأن نشاط هذه التنظيمات ارتبط بصراعات إقليمية ودولية معقدة، وتقاطعت مصالحها، بدرجات متفاوتة، مع مشاريع وقوى مختلفة في المنطقة. كما أن اختيار ساحات مثل العراق وسوريا، واليمن ولبنان لم يكن عشوائياً، بل جاء في إطار صراعات دولية وإقليمية هدفت إلى إعادة رسم موازين القوى وإضعاف بنية الدول الوطنية. ويؤكد الخبير الأمني والعسكري أن أي تنظيم مسلح فاعل في المنطقة يصعب أن يتحرك بمعزل عن معرفة القوى الدولية والإقليمية المؤثرة.

وفي هذا السياق، يُنظر إلى ما شهده العراق بعد عام 2003، وإلى تطورات المشهد السوري، بوصفهما مثالين على تشابك المصالح الدولية والإقليمية، وما نتج عنه من صراعات طائفية وسياسية وانتهيار مؤسسات الدولة، الأمر الذي أدى إلى تهجير ملايين السكان وتفاقم الأزمات الإنسانية، وفق النشوع.

ويختتم الدكتور علاء النشوع حديثه بالقول إن السياسة الأميركية تتجه اليوم، إلى تجاوز مرحلة توظيف الحركات الإسلامية المسلحة، والانتقال إلى مشاريع سياسية ودينية جديدة تقوم على تعزيز مفهوم "الإبراهيمية" باعتباره إطاراً لتقليل الصراعات الدينية وإعادة تشكيل البيئة السياسية في المنطقة. وأن هذه التحولات تهدف في النهاية إلى تكريس ترتيبات إقليمية جديدة تضمن تحقيق المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى.



سوريا الجديدة..

من ساحة حرب إلى صراع الأمن والمعلومات

رامي شفيق



مستقبل المشهد السوري. ويوضح أبو هنية، في حديثه لـ "963"، أن النظام السوري الجديد وصل إلى السلطة في ظل تحالفات استندت إلى مواجهة النفوذ الإيراني، إلا أن التطورات الأخيرة أفرزت واقعا جديدا، ما أبقى سوريا في حالة من عدم اليقين بشأن موقعها الإقليمي.

ويرى حسن أبو هنية أن واشنطن تسعى إلى توظيف سوريا في مواجهة المحور الإيراني، رغم محدودية قدراتها العسكرية، بينما تنظر إليها إسرائيل والولايات المتحدة بمنظور أمني يهدف إلى إبقائها ضعيفة. ويؤكد أن الأولوية الأمريكية انتقلت من مكافحة الإرهاب إلى الصراعات الجيوسياسية، في وقت تواجه فيه سوريا أزمات سياسية واقتصادية تجعل مستقبلها مرتبطا بتطورات المشهد الإقليمي.

إلى ذلك، يقول وائل علوان الباحث في مركز جيسور للدراسات، لا بد من التأكيد أن سوريا، منذ اندلاع الثورة عام 2011، بقيت ساحة لصراعات إقليمية ودولية، كان معظمها يُدار بالوكالة، قبل أن تتطور إلى تدخلات مباشرة، لا سيما بعد عام 2015. ويضيف في حديثه لـ "963" أن جزءاً من حسم هذه الصراعات، وما رافقها من مناورات ومعارك، لم يقتصر على الساحة السورية، بل كانت سوريا إحدى ساحاتها فقط.

ويوضح أن سقوط نظام الأسد، وإن تحقق على أيدي الثوار، فإنه جاء أيضاً نتيجة تفاعلات دولية شملت الحصار والاختراق والإنهاك والتفكيك، بما أتاح للمعارضة السورية فرصة الانقضاض على النظام وإنهاء حكمه.

ويرى علوان أن الولايات المتحدة ما تزال تتعامل مع سوريا بمنظور أمني، إلا أن ترسيخ الاستقرار يتطلب الانتقال إلى مسار سياسي واقتصادي واجتماعي مواز.

ويؤكد أن المرحلة المقبلة ستشهد تصعيداً في ملاحقة القيادات الجهادية واستكمال تفكيك التشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة، مع تعزيز بناء

في ظل تصاعد التوترات الإقليمية وإعادة تشكيل موازين النفوذ في الشرق الأوسط، تتجه سوريا، بعد سقوط نظام الأسد وتولي الرئيس أحمد الشرع السلطة، نحو ترسيخ الاستقرار والابتعاد عن الاستقطابات، بعد سنوات تحولت فيها أراضيها إلى ساحة لصراعات القوى الإقليمية والدولية والتنظيمات المسلحة على حساب الدولة ومصالح السوريين.

في هذا السياق، يقول عصمت العبسي، الأكاديمي المختص بالشؤون الأمنية والعسكرية، إن سوريا تحولت فعلياً من "ساحة مواجهة مباشرة" واسعة النطاق إلى "ملف استخباراتي وأمني دقيق"، موضحاً أن هذا التحول لا يمثل مرحلة مكتملة بحد ذاتها، وإنما يشكل دورة ضمن سياق طويل ومستمر من التحولات الأمنية والعسكرية.

ويضيف الباحث السوري، في حديثه لـ "963"، أن دلالة تحول سوريا من ساحة مواجهة إلى ملف استخباراتي تتجلى في الانتقال من نهاية الحرب الشاملة إلى بداية "الحرب الذكية"، إذ لم تعد البلاد ساحة لصدام الجيوش التقليدية كما كان الحال خلال الفترة بين عامي 2011 و2024، بل أصبحت ميداناً للحرب غير المتماثلة التي تعتمد على الطائرات المسيّرة، والضربات الجوية الدقيقة، والمعلومات الاستخباراتية.

ويشير إلى أن سوريا أصبحت، بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها، "ملفاً أمنياً" يُدار عبر وجود عسكري محدود وتنسيق مع القوات الحكومية، بهدف منع صعود تهديدات إقليمية كبرى، وليس فرض السيطرة الكاملة على البلاد.

من جانبه، يرى الباحث في الشؤون الأمنية والاستراتيجية حسن أبو هنية أن سوريا لا تزال تعيش حالة من الاستقرار الهش منذ سقوط نظام الأسد، معتبراً أن التحولات الجيوسياسية في الإقليم، ولا سيما المواجهة الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، ستعكس بصورة مباشرة على

الإنسان والتنمية الاقتصادية. ويؤكد أن هناك توافقاً عربياً ودولياً، بدعم من السعودية ومصر والإمارات وتركيا، على دعم استقرار سوريا ومساعدتها على تجاوز إرث الإرهاب والانفتاح على محيطها، مع بقاء تحديات المرحلة الانتقالية واحتمال استمرار بعض العمليات الجهادية والاستخباراتية.

الاتحاد الأوروبي، إلى مواصلة التعامل مع المشهد السوري من منظور أمني، حتى وإن لم يظهر ذلك بصورة كاملة في التصريحات الإعلامية أو اللقاءات الرسمية. ويوضح الرداد، في حديثه لـ "963"، إلى أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لا يبدوان معنيين بدرجة كبيرة بالتفاصيل الداخلية السورية، باستثناء ملفات الديمقراطية وحقوق

المؤسسات، باعتبار أن الأمن وحده لا يكفي لتحقيق الاستقرار الشامل. بدوره، يرى الخبير في الملف الأمني والاستراتيجي، والعميد السابق في المخابرات الأردنية، عمر الرداد، أن سوريا لا تزال، حتى الآن، ملفاً أمنياً واستخباراتياً بالدرجة الأولى، وهو ما يدفع الفاعلين الدوليين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة وإسرائيل ودول

هل انتقلت مواجهة الجهاديين في سوريا إلى "حرب الظل"؟

الطاقات نحو بناء المجتمع واستقراره. وفي الشأن السوري، يقول اللواء محمد عباس محمد إن البلاد تتجه نحو الاستقرار، معرباً عن أمله في أن يتحقق الأمن من خلال تعاون المجتمع والحكومة، وتكاتف المواطنين مع المؤسسات الرسمية لترسيخ الأمن المستدام. ويضيف أن سوريا تحتاج في المرحلة الحالية إلى إعادة دوران عجلة الاقتصاد، وتوسيع عمليات البناء والإعمار، وترميم البنية الاقتصادية، بما يلبي احتياجات المجتمع والأسرة والفرد. ويؤكد أن مفهوم الأمن لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل الأمن الاقتصادي، وأمن الصناعة، والمياه، والغذاء، والمجتمع، والأفراد، باعتبارها منظومة متكاملة تحقق الحياة الكريمة والاستقرار الدائم.

ويشير إلى أن تحقيق منظومة أمنية-مجتمعية شاملة يتيح اجتواء التنظيمات المتشددة وإعادة دمجها، معتبراً أن الحل لا يقتصر على المواجهة المسلحة بل يشمل الحوار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويربط التطرف بالجهل والفقر، مؤكداً أن معالجته تكون بتعزيز العدالة والثقافة الإيجابية وبناء بيئة اجتماعية سليمة، وصولاً إلى مجتمع متماسك خالٍ من التطرف والإرهاب.

الاجتياالات والعمليات الاستخباراتية لاستهداف قياداتها نتيجة صعوبة مواجهتها عسكرياً. ويؤكد أن الضربات الدقيقة لا تكفي لمنع إعادة إنتاج هذه التنظيمات بسبب قدرتها على التكيف والتمدد داخل بيئات حاضنة، مشدداً على أن مواجهتها تتطلب تجفيف التمويل ومصادر الدعم إلى جانب "مواجهة فكرية"، مع تساؤلات حول مدى قدرة الولايات المتحدة على تتبع هذه الشبكات المالية وقطعها نهائياً.

ويؤكد أن المواجهة الحقيقية تبدأ بتحويل البيئات التي تنشط فيها التنظيمات المتشددة إلى بيئات مجتمعية إيجابية تقوم على التعددية وقبول الآخر، بما يسمح بإعادة دمج الأفراد في المجتمع بصورة طبيعية. ويضيف أن التنظيمات الجهادية تظهر في بعض الدول الأوروبية قدرة على التعايش مع الآخر واحترام القوانين، بينما لا تتبنى السلوك ذاته في عدد من الدول الإسلامية، معتبراً أن هذا التناقض يؤكد أهمية العمل الفكري والثقافي والاجتماعي في معالجة التطرف. ويشدد على أن ترسيخ قيم التسامح الديني، وتعزيز التعايش بين مختلف المكونات، وبناء بيئة اجتماعية مشتركة، يمثل الطريق الأكثر فاعلية في الحد من إنتاج التطرف وتحويل

محدودة وضربات مركزة، مع تعزيز الثقة بالحكومة السورية ودورها المتصاعد في مكافحة الإرهاب، بما يفتح المجال لتولي مسؤوليات أوسع ضمن تنسيق يومي مع واشنطن قد يحل تدريجياً محل الوجود العسكري التقليدي. ويؤكد أن هذا التعاون الاستخباراتي، عبر "عمليات جراحية" ضد التنظيمات، لا يقضي نهائياً على التهديد لكنه يحد من تمدده ويمنع عودته القوية، مع توقعات بتعزيز الاستقرار وتوحيد الجغرافيا السورية ومعالجة ملفات أمنية لاحقة في الشمال الشرقي والسويداء ومكافحة تهريب الكبتاغون على الحدود.

بدوره يقول اللواء محمد عباس محمد، الخبير الاستراتيجي لـ "963"، إن العديد من التنظيمات الجهادية نشأت، بحسب رؤيته، في ظل أشكال مختلفة من الدعم أو التمويل أو الاستغلال السياسي، وأن هذه التنظيمات كانت تستخدم لتحقيق أهداف محددة، قبل أن يجري نقلها إلى مناطق أخرى بعد انتهاء الدور المطلوب منها. ويرى محمد أن نشأة بعض التنظيمات المسلحة ارتبطت تاريخياً بصراعات دولية كإفغانستان، وأنها استخدمت أحياناً في سياقات سياسية قبل أن "تقلب" على داعميها وتتحول إلى فاعل مستقل، ما يفسر لجوء القوى الدولية لاحقاً إلى

أدى تقليص الوجود العسكري الأميركي في سوريا إلى إعادة صياغة مقاربة مواجهة التنظيمات الجهادية من عمليات واسعة وانتشار ميداني إلى "حرب ظل" تعتمد على الاستخبارات والضربات الدقيقة وتتبع الشبكات والقيادات الميدانية. ويعكس ذلك تحولاً في أولويات القوى الدولية نحو تقليل الكلفة البشرية واللوجستية وزيادة الاعتماد على الشركاء المحليين وتبادل المعلومات لتنفيذ ضربات مركزة تستهدف البنية القيادية. في المقابل، يثير هذا النهج تساؤلات حول فاعليته في منع التنظيمات من إعادة التموين والاستفادة من البيئات الأمنية الهشة ووجود الخلايا النائمة.

يقول الكاتب والباحث أحمد مظهر سعدو إن تقليص الوجود العسكري الأميركي في سوريا والمنطقة لا يعني بالضرورة التوقف عن مجابهة تنظيم "داعش"، بل يمثل، بحسب تقديره، تحولاً في أساليب المواجهة من العمليات العسكرية الواسعة إلى نمط أكثر دقة يقوم على "عمليات صغيرة أشبه باستئصال أمني جزئي لكنه قوي ومؤثر".

ويشير سعدو إلى أن التحول في المقاربة الأميركية تجاه سوريا يعكس انتقالاً من الانتشار العسكري المباشر إلى تدخلات استخباراتية

الفراغ الأمني وازدواجية التصنيف

كيف تستفيد التنظيمات المتشددة؟

أحمد الجابر

إرادة الشعب، وثالثاً السلطة القضائية التي تتمثل بمجلس القضاء والجهات القضائية المختصة، والتي تضطلع بمهمة تطبيق القانون ومحاسبة المقصرين وتحقيق العدالة. ويضيف أن تكامل عمل هذه السلطات يسهم في ترسيخ سيادة القانون، ويعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الأمنية والسياسية، كما يضمن أن تتم معالجة المخالفات وفق

تشهد مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط مرحلة إعادة تقييم مع استمرار التحولات السياسية والأمنية، ولا سيما في سوريا، وسط تحذيرات من استغلال تنظيم "داعش" للفرغ الأمنية رغم تراجع نفوذه، في ظل تساؤلات متزايدة حول جدوى المقاربات العسكرية السابقة، وتأثير تضارب المصالح الدولية، وغياب تعريف موحد للإرهاب، وانتشار السلاح خارج إطار الدولة على فعالية جهود المواجهة.

وحدة القرار

يقول صفاء الأعسم، المستشار العسكري السابق المقيم في بغداد، لـ "963"، إن هناك مقولة راسخة داخل المؤسسة العسكرية على المستوى السياسي ترتبط بالسياسة الأمنية للدولة، مفادها أنه لا يمكن لأي دولة أن تستقيم أو تحقق الاستقرار ما لم تكن تمتلك وحدة في القرار ووحدة في السلاح.

ويشير إلى أن التجارب الأمنية والعسكرية أثبتت صحة هذه القاعدة، لافتاً إلى أن وجود جماعات جهادية أو تشكيلات مسلحة خارج إطار الدولة يتعارض مع مبدأ احتكار الدولة للسلاح، ويجعل من الصعب فرض الاستقرار الأمني والسياسي.

ويشدد الأعسم على أن قرار الحرب والسلام يجب أن يبقى بيد القائد العام للقوات المسلحة، محذراً من أن الجماعات المسلحة الخارجة عن سلطة الدولة تقوض الانضباط الأمني وتعيق فرض القانون وتنفيذ الاستراتيجيات الأمنية.

ويرى أن أي نشاط مسلح خارج إطار الدولة يضر بعلاقات العراق مع دول الجوار، بما فيها تركيا وسوريا ودول الخليج وإيران، ويضعف الثقة والتنسيق الأمني والإقليمي في مواجهة التهديدات المشتركة.

ويشير الأعسم إلى أن الوصول إلى قرارات راسخة يتطلب وجود مؤسسات دستورية متكاملة تمارس صلاحياتها بصورة واضحة، موضحاً أن الدولة تستند إلى ثلاث سلطات رئيسية، تتمثل أولاً في السلطة التنفيذية التي يمثلها رئيس الوزراء بصفته رئيس الحكومة، وثانياً السلطة التشريعية التي يمثلها البرلمان باعتباره معبراً عن

غياب التوافق

يقول عمار جلو، الباحث في مركز الحوار للأبحاث والدراسات في واشنطن، لـ "963"، إن السياسة الأمنية الدولية في ملف مكافحة الإرهاب تشكلت بصورة واضحة بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، حيث شهدت تلك المرحلة تعاطفاً دولياً واسعاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى من قبل دول كانت تربطها بها علاقات معقدة، مثل روسيا الاتحادية التي فتحت مجالها الجوي للطائرات العسكرية الأمريكية لاستخدامه في العمليات العسكرية داخل أفغانستان ضد تنظيم "القاعدة". ويشير إلى أن تلك المرحلة مثلت حالة من الإجماع الدولي خلف الولايات المتحدة في ملف مكافحة الإرهاب.

ويرى جلو أن الإجماع الدولي على مكافحة الإرهاب تراجع بعد عقدين بسبب غياب تعريف موحد للإرهاب، إذ باتت الدول تصنف التنظيمات وفق مصالحها السياسية والأمنية، ما أضعف التعاون الدولي.

ويشير إلى أن اختلاف تصنيف تنظيمات مثل "حزب العمال الكردستاني" و"حماس" و"حزب الله" يعكس تباين المصالح والاستراتيجيات بين الدول، أكثر من استناده إلى معايير قانونية موحدة. ويرى جلو أن غياب التعريف الموحد للإرهاب أعاد الانقسام بين الفاعلين الدوليين، كما كشف في الوقت نفسه عن إخفاق الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب، ويشير إلى أن نتائج الحرب التي استمرت عشرين عاماً في أفغانستان تؤكد هذا الفشل، إذ انهارت مؤسسات الدولة الأفغانية سريعاً عقب انسحاب القوات الأمريكية، الأمر الذي يعكس، بحسب رأيه، غياب رؤية إستراتيجية طويلة الأمد لإدارة الملف. ويضيف أن السنوات الماضية شهدت أيضاً ظهور جماعات أكثر تطرفاً في عدد من الدول نتيجة الفراغات الأمنية والسياسية، لافتاً إلى أن العراق يمثل أحد أبرز الأمثلة بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث ظهرت حركة التوحيد والجهاد التي شكلت لاحقاً النواة الأساسية لتنظيم "داعش"، الذي أصبح، بحسب وصفه، أخطر التنظيمات الإرهابية وأكثرها قدرة على تنفيذ

عمليات في مناطق جغرافية متعددة حول العالم. ويشير إلى أن تضارب المصالح بين القوى الدولية والإقليمية أدى إلى إضعاف الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب، لأن الأولوية لدى كثير من الدول أصبحت مرتبطة بمصالحها السياسية وليس بمواجهة التطرف بصورة شاملة.

ويعتقد أن هذا الواقع منح بعض التنظيمات المسلحة فرصة للاستفادة من التناقضات الدولية وتوسيع مناطق نفوذها، مستغلة الفراغات الأمنية وضعف مؤسسات الدولة في عدد من البلدان، ولا سيما في بعض الدول الإفريقية التي استعادت فيها جماعات متشددة نشاطها وتأثيرها.

المصالح الدولية واستثمار التنظيمات

ويتابع جلو أن تجربة جبهة النصرة، ثم هيئة تحرير الشام لاحقاً، تقدم مثالاً واضحاً على تأثير تضارب المصالح الدولية. ويشير إلى أن الهيئة كانت مصنفة ضمن التنظيمات الإرهابية، إلا أن تباين المصالح بين الولايات المتحدة وبعض القوى الإقليمية، إضافة إلى الحسابات المتعلقة بالحد من النفوذ الإيراني في المنطقة، فتح المجال أمام تفاهات مباشرة أو غير مباشرة، سواء كانت ضمنية أو معلنة، انعكست على مسار الأحداث في سوريا.

ويلفت إلى أن هذه التفاهات، إلى جانب الدعم الذي قدمته أطراف إقليمية مختلفة، ومنها تركيا وقطر، أسهمت في تغيير موازين القوى داخل سوريا، وهو ما يعكس، برأيه، أن التنافس بين القوى الدولية قد يؤدي أحياناً إلى إعادة توظيف بعض التنظيمات وفقاً للمصالح السياسية، وليس استناداً إلى معايير ثابتة في مكافحة الإرهاب.

ويعتبر أن هذه التباينات تتيح لبعض التنظيمات المسلحة فرصة لتعزيز نفوذها، وربما السيطرة على مناطق أو مؤسسات داخل الدول التي تنشط فيها، مستفيدة من تضارب مواقف القوى الدولية وعدم وجود سياسة موحدة تجاهها.

ويؤكد جلو أن غياب تعريف دولي موحد للإرهاب يبقى السبب الرئيس وراء تراجع فعالية جهود مكافحة الإرهاب

عالمياً، مشيراً إلى أن التصنيفات المعتمدة في كثير من الأحيان تخضع لاعتبارات سياسية أكثر من اعتمادها على معايير قانونية أو موضوعية. ويضرب مثلاً بالحزب التركستاني، الذي تصنفه الصين تنظيمًا إرهابياً، بينما يرى أن مطالبه ترتبط، من وجهة نظر مؤيديه، بحقوق سياسية أو إدارية داخل إقليمه، الأمر الذي يعكس اختلاف النظرة إلى التنظيمات غير الحكومية من دولة إلى أخرى تبعاً لطبيعة النظام السياسي ومصالحه. ويضيف أن هذا التباين في التصنيف يسمح للدول باستغلال بعض الفاعلين غير الحكوميين لتحقيق أهدافها السياسية أو توسيع نفوذها، في حين يبقى التعاون الحقيقي بين الدول في مجال مكافحة الإرهاب محدوداً، لأن الملف يستخدم في كثير من الأحيان كأداة ضغط سياسية أكثر من كونه مشرعاً دولياً مشتركاً.

ويشير إلى أن التجربة اللبنانية تمثل مثالاً آخر، موضحاً أن القرارات الدولية المتعلقة بنزع سلاح حزب الله بعد حرب عام 2006 لم تطبق بصورة كاملة نتيجة التفاهات غير المعلنة بين الولايات المتحدة وإيران، فضلاً عن الدور الفرنسي في الملف اللبناني، وهو ما أسهم، بحسب رأيه، في استمرار نفوذ الحزب وتعزيز حضوره داخل مؤسسات الدولة اللبنانية. ويتابع أن تنظيمات أخرى في مناطق مختلفة من العالم استفادت أيضاً من هذا الواقع، سواء عبر إطالة أمد بقائها أو توسيع نفوذها، لافتاً إلى أن التنظيمات التي تبقى عملياتها محصورة داخل نطاق محلي غالباً ما تحظى باهتمام دولي أقل مقارنة بالتنظيمات التي تنفذ عمليات عابرة للحدود.

ويختتم جلو حديثه بالقول إن تنظيم "داعش" حظي باهتمام دولي واسع لأنه وسع نطاق عملياته إلى خارج الشرق الأوسط، مستهدفاً الولايات المتحدة ودولاً أوروبية، وهو ما دفع المجتمع الدولي إلى التعامل معه باعتباره تهديداً عالمياً.

ويرى أن التعامل مع التنظيمات المحلية يخضع غالباً لحسابات المصالح، لا لمعايير موحدة، ما يكرس تفاوت السياسات الدولية في مكافحة الإرهاب.



الاستبداد لا يحتاج لمادة دستورية كي يحكم!



غادي المهتار

**التعددية التي
تدار من فوق
ليست تعددية:
إنها نسخة
أعلى أناقة من
الاستبداد**



الضحايا، المدينة والريف، العرب والكردي، السنة والعلويين والمسيحيين والدروز والإسماعيليين، النساء والشباب، لا برلماناً يختصر البلد في الأكثر قرباً من السلطة الجديدة.

لكن الخوف كبير ومشروع. فأسوأ ما قد يحدث لسوريا بعد الأسد ألا يعود البعث لكن أن تعود طريقته. أن تختفي الشعارات القديمة وتبقى الآلية نفسها: سلطة تختار من يراقبها، ولجان تصنع التمثيل بدلاً من أن يصنعه الناس، ومعارضة مسموح بها ما دامت مهذبة، ونواب يعرفون حدودهم قبل أن يدخلوا القاعة.

الخطر ليس في أن يُرفع شعار "الحزب القائد" من جديد. الخطر أن يظهر بديله: "الانتقال القائد"، "الشرعية القائمة"، "الضرورة القائمة"، أو أي اسم آخر يمنح السلطة الحق في الوصاية على المجتمع. فالاستبداد لا يموت وإن تغير اسمه، يموت فحسب عندما تفقد السلطة قدرتها على احتكار الكلام والقرار... والمساءلة.

سوريا لا تحتاج إلى مجلس شعب يبارك العهد الجديد، إنما تحتاج إلى مجلس يُخيف العهد الجديد بأسئلته ولجانه وعلنيته وقدرته على القول "لا". تحتاج سوريا إلى برلمان يفتح ملفات السجون والمفقودين والفساد والسلاح والمال العام، والعدالة الانتقالية، وإعادة الإعمار، وعودة اللاجئين. برلمان لا يتعامل مع السوريين كأنهم كتلة مصفّقة، بل بوصفهم شعباً موجوعاً ومتنوعاً وغاضباً، وله الحق في أن يُسمع.

البرلمان الذي لا يراقب ليس برلماناً، والانتخابات التي لا تنتج محاسبة ليست ديموقراطية، والتعددية التي تدار من فوق ليست تعددية: إنها نسخة أعلى أناقة من الاستبداد.

في يوم العمل البرلماني، يجب أن نعرف إن كانت السلطة السورية الجديدة تقبل بأن يسألها نواب لا يدينون لها بالمنصب والنفوذ والمال، إن كانت سوريا تملك من الشجاعة ما يكفي لبناء برلمان لا تديره السلطة، وإن كان السوريون يستطيعون، بعد عقود من الخوف، أن يعودوا إلى اختلاف "لا يفسد للود قضية"؟

في اليوم الدولي للعمل البرلماني، لا تحتاج سوريا إلى خطاب عن الديموقراطية بقدر ما تحتاج إلى جواب ناجع عن سؤال جارح: هل سقط مجلس الشعب بسقوط الأسد، أم إن القاعة نفسها تنتظر وجوها جديدة لتصفّق بالطريقة القديمة؟

طوال عقود، ما كان البرلمان السوري برلماناً بالمعنى السياسي للكلمة؛ إذ كان واجهة دستورية لنظام لا يؤمن بالرقابة، ولا يحتمل المعارضة، ولا يرى في النائب ممثلاً للشعب إنما يرى فيه شاهداً صامتاً على قرارات تُتخذ في مكان آخر. في عهد البعث، تحول مجلس الشعب إلى غرفة تصديق، لا غرفة تشريع؛ إلى منصة ولاء، لا مؤسسة مساءلة؛ إلى مشهد انتخابي دوري هدفه أن يقول للعالم إن في سوريا مؤسسات، فيما كانت المؤسسات نفسها مخطوفة من الحزب والأمن والرئاسة.

قبل البعث، عرفت سوريا حياة نيابية غير مستقرة، لكنها كانت حيّة: صراع أحزاب، نقاشات، تبدل حكومات، وحتى انقلابات. لم تكن ديموقراطية مثالية، طبعاً، لكنها كانت حياة سياسة. ثم جاء عام 1963 ليقتل الباب على السياسة باسم الثورة، وليحوّل المجتمع إلى جمهور، والجمهور إلى رعية، والبرلمان إلى مجرد ديكور. وبعد دستور 1973، صار الأمر أشدّ فجاجة: حزبٌ قائد، دولة تابعة، مجتمع مراقب، ومجلس شعب يبارك المسار. وحتى عندما أزيل النص الذي يكرّس قيادة البعث دستورياً في 2012، بقيت الحقيقة هي نفسها. لم يحتج الاستبداد لمادة دستورية كي يحكم، فقد ملك ما هو أقوى: الخوف والأمن والسجون واقتصاد الولاء، والمعارضة الممنوعة أو المنفية أو المكسورة. لذلك بقي البرلمان السوري، حتى آخر يوم من عهد الأسد، شاهداً على موت السياسة، لا على حياتها.

بعد سقوط الأسد، يريد السوريون برلماناً لا يشبه الماضي... يريدون مؤسسة تسأل قبل أن توافق، وتراقب قبل أن تصدق، وتفتح الملفات بدلاً من أن تطويها باسم "ضرورات المرحلة". يريدون نواباً لا يخافون من الوزير، ولا ينتظرون إشارة الرئيس، ولا يعتبرون النقد خيانة. يريدون برلماناً يضم سوريا كما هي: المنفي والنازح والمعتقل السابق وذوي



حملة صاخبة لمكافحة الفساد ماذا يحصل في العراق؟



الذهب نحو العقارات، الحسابات، الذهب، الشركات، والعقود الحكومية

- الثالث، إنشاء آلية مالية واضحة لإيداع الأموال المستردة، بدلاً من أن تضيع داخل الإيرادات العامة من دون تتبع سياسي أو رقابي
- الرابع، تحديث الإطار القانوني لاسترداد الأموال، خصوصاً تلك الموجودة خارج العراق

في الخلفية، ثمة جهد مؤسستي أوسع. في 27 حزيران 2026، أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مجلس القضاء الأعلى وبدعم أوروبي، تقريراً عن استرداد الأصول في العراق، مبنياً على مراجعة 482 قضية جنائية و60 دعوى مدنية. خلص هذا التقرير إلى أن العراق يملك أساساً قانونياً ومؤسستياً، لكن المشكلة في تحويل الإيداع الجنائية إلى استرداد فعلي للأموال، من خلال تنسيق أفضل بين القضاء وهيئة النزاهة والادعاء العام والتعاون الدولي.

6

العراق يملك أساساً قانونياً ومؤسستياً، لكن المشكلة تكمن في تحويل الإيداع الجنائية إلى استرداد فعلي للأموال المنهوبة

ما النتائج حتى الآن؟

النتيجة الأولى سياسية: كسر رهبة "الحصانة". فحين يرى العراقيون نواباً ومسؤولين يدخلون دائرة التوقيف، فهذا يضرب واحدة من أقدم قواعد ما بعد 2003: الفساد محمي ما دام صاحبه داخل توازنات السلطة.

النتيجة الثانية مالية ورمزية: ضبط عشرات ملايين الدولارات وعقارات وذهب ومركبات يقدم للجمهور دليلاً ملموساً، لا بياناً إنشائياً. لكن قيمة النجاح الحقيقية لن تتصل فعلياً بما ضبط، بل تترد إلى ما سيعاد فعلاً إلى خزانة الدولة، وما يوثق في أحكام قضائية عادلة وعلمية.

ما يجري في العراق ليس حملة عادية وتوقيفات عابرة. إنه انتقال مفاجئ في مكافحة الفساد من مستوى الخطاب إلى مستوى الصدمة السياسية. في 28 حزيران/يونيو 2026، نفذت قوات عراقية، بينها جهاز مكافحة الإرهاب، مدهمات داخل المنطقة الخضراء في بغداد، وأوقفت 47 مشتبهاً بهم، بينهم نواب ومسؤولون حكوميون، بعد صدور مذكرات قضائية ورفع الحصانة عن عدد من النواب. اللافت أن العملية لم تستهدف موظفين صغاراً فقط، بل وصلت إلى شخصيات سياسية وإدارية من داخل بنية الحكم نفسها.

ماذا يحصل؟

بدأ الخيط الأهم من ملف وكيل وزارة النفط للشؤون التصفية عدنان الجميلي، الذي تحولت إفاداته، بحسب مصادر قضائية وإعلامية، إلى مدخل لكشف شبكة أوسع نطاقاً. مجلس القضاء الأعلى أعلن في 2 حزيران ضبط نحو 40 عقاراً في بغداد وصلاح الدين وأربيل، وقرابة 10 ملايين دولار، و3 مليارات دينار عراقي، إضافة إلى كيلوغرام ونصف من الذهب، في قضية مرتبطة بالجميلي وآخرين. ثم توسعت الأرقام لاحقاً، إذ نقلت تقارير صحافية عن القضاء العراقي أن المضبوطات ارتفعت إلى نحو 86 مليون دولار نقداً، و70 عقاراً، و21 مركبة، ونحو 3 كيلوغرامات من الذهب.

الجديد أيضاً أن الملف لم يبق في خانة العقاب وحده، بل انتقل إلى مرحلة استرداد المال المنهوب. أمر رئيس الوزراء علي الزبيدي وزارة المالية بفتح حساب خاص للأموال المستردة من قضايا الكسب غير المشروع، وأعلنت هيئة النزاهة أن مشروع قانون لاسترداد الأصول سيحال قريباً إلى البرلمان.

لا شك في أن هذه نقطة مهمة، فالفساد في العراق لم يكن مشكلته محصورة في أن الفاسدين لا يُسجنون، بل في أن المال المنهوب لا يمكن استرداده!

ما المقرر أن يحصل؟

المسار المعلن يقوم على أربعة خطوط:

- الأول، استمرار الاعتقالات والتحقيقات: إذ وصفت الحكومة ما يجري بأنه "مرحلة أولى"، وليس حملة منتهية
- الثاني، توسيع تتبع الشبكات المالية لا الأشخاص فحسب، أي

أشخاص، ثم (5) قانون واسترداد ومحاسبة علنية. لكن الخطر واضح أيضاً: إن توقفت الحملة عند خصوم سياسيين، أو عند أسماء متوسطة، أو تحولت إلى تصفية حسابات داخل النظام، فستصبح نسخة عراقية جديدة من "الحرب الانتقائية على الفساد". بعض المراقبين أشاروا فعلاً إلى أن الحملة ما زالت في بدايتها، وأنها لم تختبر بعد الملفات الأقدم والأكبر والأكثر حساسية، مثل مزادات العملة والعقود الكبرى وشبكات ما بعد 2003. حينها، لكل حادث حديث!

بنتيجة 28/100، رغم تحسن طفيف بمقدار نقطتين عن 2024، أي أن الثقة تتحسن ببطء، لكنها ما زالت هششة جداً.

هل ما يجري نموذج يحتذى به؟

نعم، لكن بشروط. النموذج الذي يستحق الاقتداء ليس استخدام القوة الأمنية بحد ذاته، ولا تحويل مكافحة الفساد إلى مشهد تلفزيوني. النموذج الحقيقي هو جمع خمسة عناصر في وقت واحد: (1) قرار سياسي من أعلى السلطة، (2) غطاء قضائي، (3) رفع حصانات، (4) تتبع أصول لا توقيف

النتيجة الثالثة مؤسسية: العراق يحاول الانتقال من مكافحة فساد بالمدهمة إلى مكافحة فساد بالمنظومة، أي من خلال تتبع أموال، حساب خاص، مشروع قانون، تعاون قضائي دولي، ورقمنة. وهذا ما يجعل هذه الخطة مختلفة عن موجات سابقة، كانت تبدأ دائماً بالصريح الإعلامي وتنتهي بالتسويات تحت الطاولة.

النتيجة الرابعة - الأهم - هي أن الاختبار لم يبدأ بعد: ما زال العراق في المرتبة 136 من أصل 182 دولة في مؤشر مدركات الفساد لعام 2025،



الخلاصة

العراق يقدم اليوم فرصة نادرة. ليس لأنه أنهى الفساد، بل لأنه فتح ثغرة في جدار الإفلات من العقاب. إن تحولت هذه الثغرة إلى قضاء مستقل، واسترداد أموال، وحماية للمبلغين، ونشر بيانات واضحة عن الأموال المستعادة، فقد يصبح ما يجري نموذجاً عربياً مهماً. أما إن بقيت الحملة بلا عدالة شاملة، فستكون مجرد لحظة خوف عابرة داخل نظام يعرف كيف يبتلع الصدمات.

بـ"حرب الظل"، حيث تصدر الأجهزة الاستخباراتية المشهد بدلا من الجيوش التقليدية. وفي المقابل، لم يعد تهديد هذه التنظيمات مقتصرًا على الهياكل الكبرى، بل أصبح يعتمد بشكل متزايد على خلايا صغيرة وشبكات متفرقة. وفي هذا السياق، يجيب الباحث في الأمن الإقليمي والإرهاب أحمد سلطان في حوار خاص مع "963+" عن العديد من الأسئلة لعل أبرزها لماذا عاد التحالف الدولي والولايات المتحدة إلى ملاحقة القيادات الجهادية في سوريا؟ وهل تحولت مكافحة الجماعات الجهادية إلى "حرب ظل" تعتمد على العمل الاستخباراتي والعمليات النوعية أكثر من الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة؟

التحديات نفسها، حيث لم تعد التنظيمات الهرمية الكبيرة هي الشكل السائد، بل برزت بدلا منها شبكات صغيرة وخلايا لامركزية أكثر قدرة على التخفي والحركة. وتعتمد واشنطن على ما يبدو في هذه المرحلة على استراتيجية تقوم على "قطع رأس القيادة"، عبر استهداف القيادات المؤثرة بهدف إضعاف البنية التنظيمية ومنع إعادة تشكيلها. كما أن التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لم يتوقف عن العمل داخل الساحة السورية، بل يواصل تنفيذ عمليات استخباراتية وعسكرية متقطعة وفقا لفرص ميدانية واستخباراتية متاحة. ومع تراجع السيطرة الإقليمية للتنظيمات الإرهابية، باتت الحرب ضدها أقرب إلى ما يمكن وصفه

عاد الحديث عن محاربة التنظيمات الإرهابية والمتطرفة في سوريا ليصدر المشهد مجدداً بعد تنفيذ التحالف الدولي قبل أيام عدة ضربات استهدفت "قياديين جهاديين" الأمر الذي سلط الضوء مرة أخرى على التحولات المتسارعة في الأساليب والأولويات التي تعتمدها الولايات المتحدة والتحالف الدولي في إدارة هذا الصراع الممتد منذ فترة طويلة. فبعد سنوات من المواجهة العسكرية المباشرة مع تنظيم داعش وغيره من الجماعات الإرهابية، انتقلت الاستراتيجية الفريية نحو مقاربة أكثر اعتماداً على الاستخبارات والعمليات النوعية والاستهداف الدقيق للقيادات. ويأتي هذا التحول في سياق تغير طبيعة



أحمد سلطان لـ «963+»: التحالف الدولي نفذ ضربات «استثنائية» في سوريا مؤخراً

سابقاً في سوريا والعراق، وما تزال بعض مظاهره قائمة حتى اليوم. ومن المرجح أن يدفع هذا النهج التنظيمات إلى البحث عن مناطق رخوة جديدة، سواء في إفريقيا أو في مناطق أخرى. وسيحاول تنظيم داعش، تحديداً، الحفاظ على هويته القائمة على شعار "البقاء والتمدد"، بينما ستسعى بقية التنظيمات إلى تكيف استراتيجياتها مع النهج الأميركي الجديد. ودائماً ما تعمل التنظيمات الجهادية وفق منطق "التحدي والاستجابة"، والتحدي الأمني الزاهن يعد كبيراً وخطيراً بالنسبة إليها، ما سيدفعها إلى تعديل استراتيجياتها واعتماد أساليب أكثر سرية للحفاظ على نشاطها. والحقيقة أن التنظيمات الجهادية أثبتت مراراً قدرتها على البقاء والتكيف، رغم الضربات الأمنية القاسية التي تعرضت لها. ودائماً ما تؤكد أن الإرهاب نتاج عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، ولن ينتهي إلا بزوال هذه الأسباب. أما إذا استمرت، فمن المرجح أن تستمر أيضاً تنظيمات مثل داعش وغيرها في الوجود.

هل ما زالت سوريا ساحة مواجهة مباشرة مع التنظيمات الجهادية، أم أصبحت في المقام الأول ملفاً للمراقبة والمتابعة الاستخباراتية؟ منذ انطلاق حملة مكافحة الإرهاب العالمية بعد عام 2001، ظل هذا الملف خاضعاً للتوازنات الإقليمية والدولية، ولم يكن يوماً هدفاً أمنياً مستقلاً. كما لم تتوافر استراتيجية دولية أو إقليمية شاملة لمواجهة الإرهاب، إذ انصب التركيز غالباً على القضاء العسكري على التنظيمات. والقوى الدولية تدرك أنها سبق أن هزمت تنظيم داعش عسكرياً، كما فعلت سابقاً مع تنظيم الدولة في العراق الإسلامية، ومع ذلك لم ينته داعش.

إلى أي مدى أصبح ملف مكافحة الحركات والجماعات الجهادية جزءاً من التوازنات الإقليمية والدولية، أكثر من كونه هدفاً أمنياً مستقلاً؟ أرى بأن هذه التنظيمات لا يزال لها أن تخفي بالكامل، لأنها تستخدم لاحقاً كورقة يمكن توظيفها، سواء لتبرير التدخل في شؤون المنطقة أو لإيجاد مبررات لاستمرار الوجود العسكري داخل بعض الدول، وهو ما شهدناه

المباشرة، إلا أن ضعف التنظيمات وتراجع قدراتها جعلاً أولويات تخصيص الموارد الاستخباراتية تتغير، لينتقل ملف مكافحة الإرهاب من مرتبة الأولوية إلى مرتبة أقل أهمية مقارنة بملفات أخرى.

6 تدرج ضربات التحالف الدولي ضمن استراتيجية مستمرة تقوم على استهداف القيادات لمنع التنظيمات الإرهابية من إعادة التنظيم

أن هذا النهج غير سليم، وأن الخطر الجهادي العالمي، أو الإرهاب العابر للحدود، يجب أن يبقى ضمن دائرة الاهتمام، لأنه لا يزال يشكل تهديداً بعيد المدى، سواء على المنطقة أو على الدول الغربية. وفيما يتعلق بطبيعة التهديد، فإن شكل التنظيمات الكبرى الذي عرفته المنطقة قبل سنوات لم يعد قائماً. فنحن اليوم أمام تحول في أجندة هذه التنظيمات نحو مزيد من اللامركزية، مع الإبقاء على إطار تنسيقي مركزي، بينما يجري معظم النشاط عبر خلايا صغيرة لامركزية يصعب رصدها وتعقبها واستهدافها.

لذلك، فإن الخطر الجهادي نفسه قد تطور، وأصبحت اللامركزية عنوانه الأبرز، لأن هذا الأسلوب يجعل تتبع التنظيمات واستهدافها أكثر صعوبة، سواء في سوريا أو خارجها. وهذا النهج ليس جديداً، فقد طرحه سابقاً أبو مصعب السوري، الذي يعد أحد أبرز المنظرين الاستراتيجيين للتيار الجهادي، إذ رأى أن خوض حرب تقليدية ضد القوى الكبرى عبر تنظيمات هرمية لم يعد ممكناً، وأن نموذج الخلايا العنقودية أو التنظيم الشبكي هو الأسلوب الأكثر فاعلية في المرحلة الحالية.

بعد تقليص الوجود العسكري الدولي في سوريا، هل تحولت مكافحة الجماعات الجهادية إلى "حرب ظل" تعتمد على العمل الاستخباراتي والعمليات النوعية أكثر من الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة؟ فيما يتعلق بما يمكن تسميته بـ"حرب الظل"، فمن المؤكد أن الاستخبارات هي التي تقود هذه العمليات وتوجهها. فالعمليات النوعية أصبحت الأسلوب المعتمد خلال السنوات الأخيرة، منذ انهيار ما يسمى بـ"الحلقة المكانية". أما حملة القصف الاستراتيجي الواسعة التي قادتها الولايات المتحدة، والتي شملت عشرات آلاف الغارات الجوية، فقد كانت مرتبطة بمرحلة القضاء على سيطرة تنظيم داعش المكانية وتدمير بنيته العسكرية.

أما اليوم، فقد أصبحت المواجهة تعتمد بصورة أساسية على العمل الاستخباراتي، أكثر من اعتمادها على القصف الاستراتيجي واسع النطاق. وتبقى سوريا، إلى جانب العراق، ساحة رئيسية لهذه المواجهة، التي تتخذ أشكالاً متعددة، سواء كانت استخباراتية أو عسكرية. فالمواجهة الاستخباراتية تعد شكلاً من أشكال المواجهة

لماذا عاد التحالف الدولي والولايات المتحدة إلى ملاحقة القيادات الجهادية في سوريا؟* التحالف الدولي لم ينقطع أصلاً عن العمل في سوريا، سواء على المستوى الاستخباراتي أو العسكري. كما أن مسألة استهداف القيادات كانت دائماً مطروحة، ومدرجة ضمن برنامج "مكافآت من أجل العدالة" التابع لوزارة الخارجية الأميركية.

والحقيقة أن فرصة استخباراتية سنحت نتيجة تبادل المعلومات من مصادر متعددة، بشرية وتقنية، ما أتاح استهداف أحد القيادات، مثل سامي العريدي.

فالتحالف بقيادة الولايات المتحدة التي تعد المساهم الأكبر فيه عسكرياً واستخباراتياً، يعتمد استراتيجية واضحة تقوم على مبدأ "قطع رأس القيادة"، أي استهداف قيادات التنظيمات الإرهابية لمنعها من مواصلة نشاطها والتطور وإعادة التنظيم. وبالتالي، فإن الضربات الأخيرة، التي يمكن اعتبارها استثنائية، تندرج ضمن جهود مكافحة الإرهاب بشكل عام في سوريا. والتحالف لا يزال يتابع الوضع عن كثب، وعندما تتوفر فرصة لاستهداف أي قيادة فإنه ينفذ العملية، وسيظل ملتزماً باستهداف الجهاديين العابرين للحدود الذين يشكلون تهديداً للأمن الدولي.

وكما ذكرت، فإن التحالف لم يتوقف يوماً عن تنفيذ عملياته في سوريا، سواء عبر الغارات الجوية أو العمليات الخاصة لاستهداف القيادات، والتي تُنفذ عادة بالتعاون مع قوات برية شريكة على الأرض. وغالباً ما تبدأ مثل هذه العمليات بمشاركة مجموعات محلية، سواء من الجيش السوري الجديد أو من حلفاء الولايات المتحدة. وفي السابق، كانت قوات سوريا الديمقراطية تشارك في مثل هذه العمليات.

كيف تعيد واشنطن تعريف مفهوم "الخطر الجهادي" في سوريا اليوم وهل لا يزال التهديد مرتبطاً بالتنظيمات الكبرى، أم بات يتمثل في شبكات صغيرة؟*

واشنطن لديها في المرحلة الحالية أجندة مختلفة فيما يتعلق بالأمن القومي، إذ تركز بصورة أساسية على النصف الغربي من الكرة الأرضية، ولم تعد تمنح تنظيمات مثل داعش والقاعدة الأولوية نفسها التي كانت تحظى بها سابقاً. ومع ذلك، هناك أصوات داخل الإدارة الأميركية ترى



نفايات الشمال السوري متراكمة واستجابة غائبة

هادية المنصور

السكان يلجؤون إلى حرق النفايات كحل يائس مما يؤدي إلى انبعاث غازات سامة ومواد كيميائية خطيرة تضر بالجهاز التنفسي وتزيد من معاناة النازحين الذين يعيشون أصلاً في خيام غير مهيأة. ويدعو المعنيين إلى اتخاذ خطوات عاجلة، تشمل إطلاق حملات فورية لجمع النفايات وتحويلها إلى مكبات صحية معتمدة، وتوفير حاويات وفرز النفايات، وتأمين تمويل إضافي لبرامج النظافة والصرف الصحي.

تحول دعم المنظمات

من جهة أخرى تحدثت مديرة الشؤون الاجتماعية والعمل في إدلب أحلام الرشيد في تصريحات لـ "963" عن واقع ترحيل النفايات في المخيمات، موضحة أن العمل يسير حالياً عبر مسارين متاحين، أولهما الاعتماد على المنظمات الإنسانية التي لا تزال تقدم خدمات النظافة، غير أن عدد هذه المنظمات أصبح قليلاً جداً مقارنة بحجم الاحتياج.

أما المسار الثاني، فهو اللجوء إلى جمع مبالغ بسيطة من الأهالي أنفسهم لتغطية تكاليف ترحيل القمامة من محيط خيامهم.

وفي هذا السياق، تذكر الرشيد أن تحول دعم المنظمات من المخيمات باتجاه مناطق العودة كان له أثر مباشر على الأهالي الذين لا يزالون يقيمون في المخيمات، إذ تراجعت الخدمات المقدمة لهم بشكل ملحوظ.

وتنتقل الرشيد إلى الحديث عن فئة الأطفال الذين يضطرون للعمل في فرز النفايات، معلنة أن المديرية ستعمل على تفعيل مركز خاص للتسول في محافظة إدلب خلال الفترة القريبة المقبلة، وأن هذا المركز سيكون موجهاً لدعم هذه الفئة من الأطفال، دون تقديم أي تفاصيل أخرى حول طبيعة الدعم أو آلياته.

وتؤكد الرشيد على وجود تعاون كبير بين مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل وباقي المديرية في المحافظة، مشيرة إلى أن هذا التنسيق يمتد على كافة الأصعدة، ويتم عبر جلسات توعية وغيرها من الأنشطة المشتركة في سبيل تقديم ما يمكن للتخفيف عن النازحين وفق الإمكانيات المتاحة.

الأمم المتحدة. وتعد إعادة التدوير هناك ضرورة أكثر من كونها خياراً، ونادراً ما يكون خلف إعادة تدوير النفايات دافع بيئي، بل هي شريان حياة لعدد من السكان المحتاجين. ويعتبر الأطفال الفئة الأكثر حضوراً في هذا المشهد الأساوي، وسام الأطرش، البالغ من العمر 12 عاماً، يقصد مكب القمامة منذ ساعات الصباح الأولى مع أطفال آخرين حاملاً معه عصا خشبية يقلب بها أكياس القمامة باحثاً عما يمكن بيعه أو حرقه.

ويقول وسام بينما يغطي السواد وجهه ويديه الصغيرتين "سابقاً كان هناك مكبات محددة على أطراف المخيمات، لكنها اليوم تملأ المكان هي في كل شبر وزاوية، نبحث عما يمكن الاستفادة منه سواء بلاستيك، معادن وثياب بالية، وما أبيعته اعطيه لأمي لأساعدها في تأمين ما نأكله".

ولا يتوقف خطر انتشار النفايات عند الروائح الكريهة والحشرات، فتتلد النفايات المتراكمة في مخيمات شمال سوريا تحمل في طياتها مواد سامة تشكل تهديداً صامتاً لصحة النازحين، وهو ما يوضحه الطبيب عبد الرحمن الأحمد الإخصائي في الأمراض الجلدية قائلاً لـ "963" "إن النفايات المتراكمة

دون أي إدارة تؤدي إلى مشاكل صحية وبيئية حادة، منها انتشار الأمراض المعدية مثل الإسهالات الحادة والتهابات الجهاز التنفسي، فضلاً عن تزايد الأمراض الجلدية، وفي مخيمات منطقة دير حسان شمال إدلب وقح واطمة، سجلت حالات انتشار لأمراض جلدية مثل اللشمانيا والفقاع الجلدي، وأمراض تنفسية كالربو والتهاب الحنجرة والقصبات وتحسس الأنف بين النازحين.

ومن جانبه يقول قتيبة علوش مدير مخيم الأنصار الشمالي على أطراف بلدة دير حسان شمال إدلب، لـ "963" "إنه لم يتم ترحيل النفايات من مخيمهم منذ أشهر، بينما هم بحاجة لترحيل يومي لما تسببه من أضرار خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة حيث تتكاثر الحشرات وتنبعث الروائح الكريهة وتزداد احتمالات تفشي الأمراض، وحتى الحاويات يفتقدونها مخيمهم".

ويصف أوضاع المخيم بأنها بؤرة من الأوبئة والأمراض، مشيراً إلى أن

يصاب أطفالنا بأمراض الجرب وداء الليشمانيا، ولا حياة لمن تنادي". وبينما يتسبب تراكم القمامة بأمراض الفتك بأجساد الصغار، تتحول هذه النفايات ذاتها في مشهد آخر إلى مصدر رزق وحيد لعوائل وجدت نفسها مضطرة للبحث عن لقمة العيش وسط تلالها الملوثة.

وتقصد الثلاثينية سميرة حبيش مكب النفايات القريب من المخيم الذي تقطنه بالقرب من بلدة باريشا كل يوم مع ولديها أحمد وعمر، باحثين عما يمكن بيعه والاستفادة منه، الحبيش فقدت زوجها بالقصف على مدينتها خان شيخون، تاركا لها خمسة أولاد، وهي لا تملك أي شهادة أو مهنة تستطيع من خلالها مواجهة الحياة بمفردها.

وتقول سميرة لـ "963" "إنها اعتادت هذا العمل الذي بات ملازماً للوحيد للحصول على دخل يومي يمكنها على الأقل من شراء الخبز لأبنائها، وأن ما تجمعها من معادن وبلاستيك ونحاس والنيوم تقوم ببيعه لتجني ما يقارب الخمسين ليرة تركية كحد وسطي، وهي لا تكفي لشراء كل المستلزمات وإنما القسم اليسير والأكثر إلحاحاً.

ولا تخفي سميرة تعبها ومعاناتها من رائحة النفايات والأوساخ، ولكن على الأقل يمكنها كسب لقمة العيش دون حاجتها لسؤال الآخرين وفق تعبيرها. كذلك حال محمد هلال وهو أب لستة أطفال، أصيب في ساقه أثناء قصف سابق لمدينة إدلب، يجمع مع اثنين من أطفاله علماً بلاستيكية ومعدنية من أكوام القمامة، ودخله الأسبوعي لا يتجاوز سبعة إلى عشرة دولارات للفرد بينما ليس لديه عمل آخر.

يقول محمد لـ "963" "الأمر متعب جداً ومهين، لكن ماذا عسانا أن نفعل، علي أن أتحمّل هذا العمل الشاق لأنني لا يمكنني تأمين الحد الأدنى من متطلبات المعيشة وسط النزوح والغلاء وقلة فرص العمل".

إعادة التدوير

وهذا المشهد يتكرر يومياً في مخيمات الشمال السوري، حيث يعتمد ما يقرب من 90 بالمائة من السكان على المساعدات الإنسانية بحسب تقديرات

مئات الآلاف من النازحين، حيث تحولت المخيمات في شمال غرب سوريا إلى أشبه بمجمعات "مكبات" مخصصة للنفايات، وليست أماكن مخصصة لإيواء النازحين وأسرهم. ولا تتوقف تداعيات انتشار النفايات على تشويه المنظر العام والصحة النفسية بل تمتد لانتشار الأمراض الجلدية وأبرزها الليشمانيا التي تنتشر في وجوه الأطفال مسببة لهم تشوهات وحالات خجل واكتئاب، وتتفاقم هذه الأزمة في ظل محدودية

حين تتحول المخيمات إلى مكبات للنفايات، تصبح القمامة أكثر من أزمة بيئية؛ إنها تهديد يومي للصحة والكرامة الإنسانية

6

خدمات الصحة النفسية وسبل العلاج والدعم الاجتماعي.

حياة السويد إحدى النازحات في مخيمات قح تشكو إصابة اثنين من أطفالها بالليشمانيا جراء انتشار القمامة في كل مكان من المخيم، وتقول "أواجه الأمرين في رحلة علاجهما، فالمراكز الصحية بعيدة والعلاج غير متوفر باستمرار، وهو ما فاقم حالتها وجعل الإصابة ممتدة في أجزاء كبيرة من جسديهما الصغيرين".

وتتابع: "أخشى أن تترك لهما الليشمانيا تشوهات ترافقهم طوال حياتهم، بينما نحن عاجزين عن فعل أي شيء، الحياة في المخيم صعبة للغاية، ومع محدودية الوصول إلى المياه النظيفة ونقص مرافق الصرف الصحي والنظافة،

على أطراف مدن وبلدات الشمال السوري، حيث مازالت تمتد عشرات المخيمات العشوائية فوق أراضي قاحلة بلا شبكات صرف صحي ولا طرق ممهدة، يواجه النازحون اليوم أزمة جديدة تفوق طاقتهم، إنها أزمة النفايات المتراكمة التي لا تقل فتكاً عن الفقر والجوع، وتمتد ببطء وتتسلل إلى الخيام والوجوه والقلوب، لتتحول من مشكلة بيئية إلى كارثة إنسانية صامتة تكسر ضغطاً نفسياً قبل أن تكون سبباً لأمراض متعددة.

في شمال غرب سوريا، ما يزال نحو 1,16 مليون نازح يقبع في المخيمات وفق آخر البيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتنتج هذه المخيمات عشرات الأطنان من النفايات يومياً، تتراكم دون أي إدارة أو حلول مستدامة. وفي السابق كانت تنقل تلك القمامة بواسطة جرارات تمولها منظمات إنسانية، غير أنها اليوم باتت عبئاً على سكان المخيمات مع توقف دعم قطاع النظافة من قبل معظم المنظمات الإنسانية منذ أكثر من أربعة أشهر، وبدات "تلال القمامة" بالتكون تدريجياً حول خيام النازحين محاصرة حياتهم اليومية.

"خفقتنا النفايات"

وتقول مريم النبهان المقيمة في مخيم مشهد روحيين شمال إدلب لـ "963" "خفقتنا النفايات والقمامة المتراكمة في المخيم، حتى بتنا لا نستطيع الخروج أو التجول في المخيم خوفاً من الروائح الكريهة المنبعثة من أكوام النفايات، عدا عن الحشرات التي راحت تملأ المكان وتغزو الخيام".

وتضيف أن "المساحات الضيقة التي تأويهم يشكل فيها غياب خدمات النظافة تهديداً ليس فقط للصحة الجسدية بل للصحة النفسية أيضاً، فالنفايات المتراكمة ليست مجرد منظر قبيح، بل هي تذكير يومي دائم بالفقر والعجز واليأس والإحباط، وتعكس في أبسط صورها فشل المعنيين في توفير أبسط مقومات الكرامة الإنسانية لهذه البقعة المنسية من العالم".

كلمات مريم ليست مجرد شكوى عابرة، بل تعكس معاناة يومية يعيشها



لماذا أصبحت سوريا سوقاً للمنتجات الأردنية أكثر من كونها شريكاً تجارياً؟

مازن الشاهين

وأن الموضوع ليس مشكلة أرقام، بل نموذج اقتصادي، موضحاً أن الخلل في الميزان التجاري لا يعني فقط خروج مزيد من القطع الأجنبي، بل يحمل آثاراً تمتد إلى سوق العمل والاستثمار والإنتاج، فعندما تزيد الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات، تصبح المصانع المحلية أمام منافسة أصعب، وقد يتراجع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية لصالح النشاط التجاري والاستهلاكي. ويحذر منصور من تحول الاقتصاد تدريجياً إلى اقتصاد يعتمد على الاستيراد أكثر من اعتماده على الإنتاج، وهو ما ينعكس على فرص العمل ومستويات الدخل والاستقرار النقدي. ويرى أن المنافسة ضرورية لتحسين جودة المنتجات

الخاص، وهذا يسمح بتصدير كميات أكبر بكلفة تشغيلية أقل. مشيراً إلى أن الأرقام تقول إن الشركات الأردنية نجحت في تعزيز حضورها داخل السوق السورية، واستفيدة من ارتفاع الطلب المحلي، وانفتاح المعابر، واستقرار نسبي في سلاسل التوريد، فالطلب السوري اليوم هو طلب إعادة إعمار من مواد بناء وكوابل ومولدات ومعدات، واستهلاك ضرورة من غذاء ودواء، وهي قطاعات لا تستطيع سوريا حالياً تلبيتها محلياً بالحجم والجودة المطلوبين، في المقابل، استثمر الأردن بكثافة في صناعات غذائية ودوائية وهندسية أثبتت جدارتها وقدرتها على التصدير.

2025، إذ ارتفعت قيمته لتصل إلى 334 مليون دينار أردني، مقارنة بـ116 مليون دينار في عام 2024، لافتاً إلى أن هذا التحسن الظاهري يخفي واقعاً أقل إيجابية، إذ تعود القفزة بصورة أساسية إلى قرار الحكومة السورية السماح بتصدير الأغنام والماعز بعد سنوات من القيود، أكثر مما تعكس تعافياً حقيقياً في القطاعات الإنتاجية. ويؤكد الجاسم أن هذا التحول لا يعكس نشاطاً تجارياً عابراً، بل يكشف جانباً من التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري في مرحلة ما بعد الحرب من حجم الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والمساكن والمنشآت، ومحدودية قدرة القطاع الصناعي السوري على تلبية الطلب المحلي حتى في السلع الأساسية المرتبطة بإعادة البناء.

توسع الخلل في الميزان التجاري بين سوريا والأردن خلال الثلث الأول من 2026 بصورة لافتة، إذ ارتفعت الصادرات الأردنية إلى سوريا إلى نحو 101 مليون دينار (142.4 مليون دولار) بزيادة 38.4٪، مقابل تراجع الصادرات السورية إلى الأردن إلى 12 مليون دينار (16.9 مليون دولار) بانخفاض يتجاوز 42٪، ما أسفر عن فائض أردني يقارب 125 مليون دولار خلال ثلاثة أشهر فقط. وتعد هذه الأرقام، وفق خبراء سوريين، مؤشراً خطيراً على تراجع القدرة الإنتاجية والتنافسية للاقتصاد السوري، في حين يرى خبراء أردنيون أنها تعكس توسعاً في التبادل التجاري وفرصاً للنمو المشترك في قطاعات الطاقة والصناعة والنقل، وسط تساؤلات حول استمرار هذا الاختلال.

خطر استراتيجي على الاقتصاد الإنتاجي السوري أم فرصة تجارية؟!

لم تكن الأرقام الصادرة أواخر يونيو 2026 عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية مجرد بيانات روتينية تحصى حركة البضائع بين بلدين متجاورين، كانت في حقيقتها مرآة تعكس حجم الضعف الإنتاجي السوري في مرحلة ما بعد الحرب، هذا ما يقوله الخبير الاقتصادي عدنان الجاسم في تصريحات لـ"963+" لافتاً إلى أن هذه الأرقام تشير إلى وجود طلب مكبوت تراكم على مدى سنوات طويلة نتيجة القيود التي فرضتها الحكومة السورية على الاستيراد وشح العملات الأجنبية، كما تعكس في الوقت نفسه، انفتاحاً نسبياً في السوق السورية وعودة تدريجية للطلب الاستهلاكي على السلع المستوردة التي كانت بعيدة المنال بالنسبة إلى شريحة واسعة من السوريين.

ويتابع: الأرقام لا تظهر فقط تغيراً في أحجام المبادلات، بل صورة لاقتصاد سوري يكاد يتحول إلى مستورد استهلاكي أحادي الاتجاه. ويضيف الجاسم أن الصادرات الأردنية إلى سوريا تتركز في الصناعات الإنشائية ومواد البناء بما تشمل الإسمنت والحديد والرخام والبلاط والدهانات والأنايب، إضافة إلى المعدات الكهربائية والصناعات الغذائية والزراعية والمنتجات الكيماوية، وقد تصدر الإسمنت قائمة هذه الصادرات بفارق لافت؛ إذ استحوذ على ما يقارب نصف إجمالي الصادرات الأردنية إلى سوريا ومجموع المعطيات يوحي بأن القدرة التصديرية السورية تواجه قيوداً هيكلية أو تشغيلية حدت من صادراتها التقليدية إلى الأردن، بينما استفاد المنتج الأردني من طلب سوقي متزايد أو من شبكة توزيع فاعلة داخل سوريا.

ويشير إلى أن الفائض التجاري الأردني يقارب 125 مليون دولار خلال ثلاثة أشهر فقط، ما يعكس انزياحاً واضحاً في ميزان التجارة بين البلدين، ولم يكن هذا الاتجاه وليد 2026، فقد شهد التبادل التجاري بين البلدين نمواً غير مسبوق خلال عام

963

لم يعد الخلل في الميزان التجاري بين سوريا والأردن مجرد أرقام اقتصادية، بل مؤشر يعكس تراجع القدرة الإنتاجية في سوريا واتساع الفجوة التجارية لصالح الأردن خلال عام 2026

وخفض الأسعار أمام المستهلك، إلا أنه يحتاج إلى توازن، بحيث يرافقه دعم للإنتاج المحلي وتحسين بيئة الاستثمار، وإلا فإن السوق قد تتحول إلى منفذ لتصريف منتجات الدول المجاورة دون أن تحقق الصناعة الوطنية مكاسب مماثلة.

ويؤكد منصور أن معالجة هذا الاختلال لا تتم عبر تقييد التجارة، بل عبر رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري من خلال: دعم استعادة القدرة الإنتاجية بمنح قروض ميسرة، وحوافز ضريبية مؤقتة، وبرامج إعادة تأهيل للمصانع الزراعية والصناعية، تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحسين خدمات الطاقة والنقل، وتسهيل إجراءات التصدير ودعم الصناعات ذات القيمة المضافة، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات السورية، وتطوير المواصفات والجودة بما ينسجم مع متطلبات الأسواق الخارجية، وتطبيق سياسات لحماية الصناعات الناشئة، من خلال تعريفات مؤقتة أو تدابير تحفظية مستهدفة تتيح للقطاع المحلي الانتعاش دون قطع العلاقات التجارية.

ويختم منصور بالقول: الميزان التجاري ليس مجرد مقارنة بين ما يدخل وما يخرج من السلع، بل هو مرآة لقدرة الاقتصاد على الإنتاج والمنافسة، وإذا استمر اتساع الفجوة دون تعزيز القاعدة الإنتاجية، فإن التحدي لن يكون تجارياً فحسب، بل سيمتد إلى النمو وفرص العمل والاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل.

ويلفت إلى أن الجانب السوري، يبدو عاجزاً عن استثمار الانفتاح التجاري بالاتجاه المعاكس، لتبقى صادراته محدودة وغير قادرة على اختراق السوق الأردنية بالمستوى ذاته، إذ تقتصر الصادرات السورية المتراجحة على بضعة سلع تقليدية مثل بعض المنتجات الزراعية الموسمية، والمنسوجات المتواضعة، ومواد البناء الخام، وهي صادرات فقدت قدرتها التنافسية أمام بدائل إقليمية أقل سعراً وأعلى جودة.

ويحذر الخطيب من أن استمرار هذا الخلل ليس في مصلحة أحد، اقتصاد سوري مهالك بالكامل يعني سوقاً خاسرة على المدى الطويل حتى للأردن، نحتاج لشراكة حقيقية، لا مجرد تدفق سلع باتجاه واحد.

سياسات مقترحة لاحتواء الفجوة

يبين الخبير الاقتصادي هلال منصور في تصريحات لـ"963+" أسباب تراجع الصادرات السورية، وهي ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي والزراعي، وضعف الحصول على التمويل، وارتفاع أسعار الطاقة والنقل، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات السورية، واستمرار العقبات اللوجستية أمام المصدرين، وتراجع الطاقات الإنتاجية للعديد من المنشآت.

ويؤكد منصور أن الأسواق الخارجية لا تنتظر أحداً؛ فإذا فقد المنتج السوري حصته السوقية، فإن استعادتها ستكون أكثر كلفة وتعقيداً،

لماذا ترتفع الصادرات الأردنية؟

في أسواق دمشق وحلب وحمص، يجد التاجر أبو رامي نفسه أمام خيار واحد لا بديل عنه: "نحتاج مواد البناء، ومعظم المصانع توقفت، والإسمنت السوري لا يكفي حتى لمحافظة واحدة، نشترى من الأردن لأن السوق السورية شبه فارغة، ليس لأن البضاعة الأردنية أرخص دائماً".

يقول الدكتور خالد الخطيب، أستاذ الاقتصاد بجامعة أردنية ومحلل تجاري في تصريحات لـ"963+" الفائض التجاري الأردني يعكس نجاح صادراته في الوصول إلى السوق السورية، فنحن نشهد تحسناً في قدرة الشركات الأردنية على تلبية الطلب الإقليمي بسرعة وكفاءة، خصوصاً في المواد الغذائية والمنتجات الاستهلاكية سريعة التداول، بسبب قرب الأسواق، وانسياب الشاحنات، وعمود إمداد سريعة وهي عوامل ميزة للأردن في المدى القصير.

ويضيف الخطيب الشبكات اللوجستية الأردنية استفادت من استقرار نسبي في الطرق والمعابر، وحزم دعم للشحن من قبل شركات القطاع



المرأة أكبر من لقب «أرملة»

العنف النفسي للمرأة مشكلة بلا كدمات

في كثير من الأحيان، لا يحتاج العنف إلى قبضة يد أو أثر ضربة ليكون مؤلماً. فثمة عنفٌ صامت، متخفٌ، يتسلل إلى حياة المرأة دون أن يترك علامة على جسدها، لكنه يحفر عميقاً في روحها ووعيها. إنه العنف النفسي، ذلك النوع الذي يصعب رصده، ويُسَاء فهمه، ويُستهان بتأثيره، رغم كونه من أخطر أشكال الأذى الإنساني.

تعرف الكاتبة والناشطة الفكرية سوسن سلماوي في حديثها لـ "963+" العنف النفسي بأنه كل سلوك يُضعف الإنسان من الداخل، سواء تمثل في كلمة جارحة متكررة، أو تحقير، أو تهديد، أو سيطرة، أو تجاهل مقصود. وتؤكد أن خطورته تكمن في كونه لا يترك كدمات ظاهرة، بل يخلف شقوقاً عميقة في الروح. فالجراح الجسدية قد تلتئم مع الوقت، أما حين يُقنع الإنسان الآخر بأنه بلا قيمة، فإن آثار ذلك قد ترافقه لسنوات طويلة، وربما مدى الحياة.

وتشير سلماوي إلى أن أحد أخطر جوانب العنف النفسي هو قدرته على التخفي خلف عبارات وسلوكيات تبدو للوهلة الأولى طبيعية أو حتى محبة. فكتيراً ما يُغلف الإيذاء النفسي بعبارات من قبيل: "أنا أمزح"، "أغار عليك"، "أريد مصلحتك". ومع تكرار هذه الممارسات، تبدأ المرأة بالتشكيك في إحساسها، فتسأل نفسها إن كانت تبالغ أو تسيء الفهم، بدل أن تسأل السؤال الأهم: لماذا أتألم؟ وتضيف أن النساء غالباً ما تربّين على الصبر وتحمل الأذى، وعلى تقديم الآخرين على أنفسهن، ما يجعلهن أكثر عرضة لقبول هذا النوع من العنف، أو إنكاره، أو التعايش معه باعتباره جزءاً طبيعياً من العلاقات الإنسانية.

المجتمع شريك غير معن

لا يقتصر العنف النفسي، بحسب سلماوي، على العلاقات الخاصة، بل يُطَبَع اجتماعياً عبر تبرير الإهانة والسيطرة باسم الحب أو الأسرة، ما يشجع الأذى ويُسكت الضحية ويحملها الذنب. ويتجلى هذا العنف في التقليل والسخرية والعزل والتحكم والتلاعب بالمشاعر أو التهديد والصمت العقابي، ليتحوّل مع التكرار إلى إيذاء منهجي يهدف إلى إخضاع المرأة وسلب ثققتها بنفسها.

وأثر العنف النفسي طويل الأمد لا يظهر فجأة، بل يتسلل ببطء. تبدأ المرأة قوية وواثقة، ثم شيئاً فشيئاً تبدأ بالشك في نفسها، وفي ذاكرتها، وفي قدرتها على اتخاذ القرار. وقد تصل إلى مرحلة تشعر فيها بأنها لا تستحق الأفضل، أو أنها السبب في كل ما يحدث لها.

وتحذّر سلماوي من أخطر نتائج هذا النوع من العنف، وهو أن تتبني الضحية صوت المعتدي داخلها، فتتحول الإهانة الخارجية إلى جلد ذاتي داخلي لا يتوقف.

حين تتحول المرأة إلى معنف لنفسها

في سياق متصل، تشير سلماوي إلى أن المرأة قد تمارس العنف النفسي على نفسها، نتيجة التربية أو الضغط المجتمعي. فحين تكبر وهي تسمع أنها "ناقصة" أو "عبء" أو "أقل شأنًا"، تتحول هذه الرسائل إلى خطاب داخلي قاس. تبدأ بتقليل إنجازاتها، وتوبيخ ذاتها، ومنع نفسها من الفرح، وكأنها تواصل العنف ولكن بصوتها الداخلي.

وتطرح سلماوي تساؤلاً مؤلماً حول سبب عدم تصديق الضحايا في كثير من الأحيان، لتجيب بأننا نعيش في ثقافة لا تعترف بالألم إلا إذا كان مرئياً. فما لا يُوثق بصورة أو تقرير طبي، يُشكك فيه أو يُقلل من شأنه. كما أن الاعتراف بالعنف النفسي يفرض على المجتمع مواجهة حقائق غير مريحة، فيختار البعض الطريق الأسهل: إنكار الضحية.

وتؤكد سلماوي أن طلب المساعدة يجب أن يبدأ حين تشعر المرأة بأنها لم تعد كما كانت، حين تخاف من التعبير عن نفسها، أو تعيش في قلق دائم وشعور مستمر بالذنب، أو حين تسمع صوتاً داخلياً يجلدتها بلا رحمة. فطلب المساعدة، بحسب قولها، ليس ضعفاً، بل شجاعة ووعي بالذات.

وتؤكد سلماوي أن على الإعلام تسمية العنف النفسي بوضوح، ونقل صوت الضحايا بكرامة دون تبرير أو تلميع للمسيء، مع رفض تحويل الأذى إلى فضيحة أو بطولة زائفة.

وتوجّه رسالة للنساء بأن الألم المتكرر دليل حقيقي على العنف، وأن الكرامة غير قابلة للتفاوض، والحب لا يؤذي، والشفاء يبدأ بالاعتراف بأن ما يحدث ليس طبيعياً.

شمال شرق سوريا لـ "963+" إن الأيام الأولى بعد الوفاة بدت وكأنها خارج الزمن. كنت أشعر أنني أعيش حياة لا تخصني بين مراسم العزاء، والدموع، والأسئلة التي لا تنتهي، لم أكن أعرف كيف سأكمل حياتي. تقول خلود إن نظرة المجتمع بعد الفقد كانت أكثر قسوة من الفقد نفسه، إذ شعرت بأنها خضعت للرقابة والتأويل، ما دفعها لكسر العزلة بالتحاقها بدورة خياطة والعمل من منزلها لتأمين دخل لأطفالها. وتضيف أن العمل أعاد لها ثققتها بنفسها وحول الألم إلى قوة وصدور، مؤكدة أن أطفالها كانوا دافعها للاستمرار لا طلب الشفقة.

وفي تعليقها على الموضوع تقول المحامية ندى حسين ملكي، المقيمة في مدينة القامشلي، إن المرأة في المجتمعات الشرقية غالباً ما تُربط أدوارها الأساسية بتكوين الأسرة والإنجاب والارتباط بشريك حياة، الأمر الذي يجعل فقدان الزوج حدثاً يغيّر مجرى حياتها بالكامل، ولا يقتصر أثره على الجانب العاطفي فحسب، بل يمتد إلى مختلف جوانب حياتها.

وتوضح لـ "963+" أن الأرملة تجد نفسها أمام تحديات نفسية واجتماعية واقتصادية متداخلة، إذ تعيش مشاعر الخوف والقلق المستمر بشأن المستقبل وتواجه ضغوطاً ناتجة عن نظرة المجتمع لها ما قد يدفعها إلى الشعور بالنقص أو بأنها فقدت مكانتها الاجتماعية، خاصة في البيئات التي تنظر إلى المرأة من خلال وضعها الأسري.

وتشير ملكي إلى أن تحديات الأرملة تختلف حسب الحالة: فالأم الأرملة تتحمل عبء الإعاقة والتربية وفقدان السند، بينما قد تعاني غير الأم من عزلة أو تدخل اجتماعي. وتدعو لبيئة داعمة ودعم نفسي واجتماعي وتمكين اقتصادي عبر العمل والتدريب وضمان الحقوق، مع تغيير النظرة المجتمعية لدمجهن بكرامة.

خلال سنوات الحرب أو بسبب الظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة. وبين ألم الفقد وتحمل مسؤولية إعالة الأسرة ورعاية الأبناء، وجدت كثيرات أنفسهن أمام تحديات قاسية فرضت عليهن إعادة رسم ملامح حياتهن من جديد. ورغم العقبات الاجتماعية والاقتصادية استطاعت نساء سوريات تحويل تجربة الفقد إلى دافع لبناء الذات والانخراط في سوق العمل واستعادة دورهن في المجتمع، مؤكّيات أن هويتهم أكبر من لقب "أرملة"، وأن قصصهن تحمل الكثير من الصمود والإرادة والأمل.

أما خلود إبراهيم ذات الـ 26 عاماً، فقد فقدت زوجها بشكل مفاجئ، لتجد نفسها أمام مسؤولية تربية طفلين أكبرهما في الخامسة من عمره، بينما كان الأصغر لا يزال رضيعاً. وتقول خلود، المقيمة في مدينة القامشلي

6

نحن أكبر من لقب أرملة، ولدينا الحق في أن نحلم ونعمل ونربي أبناءنا بكرامة ونبدأ من جديد مهما كانت الظروف

"لم أتخيل يوماً أن أجد نفسي مسؤولة عن أربعة أطفال وحدي. عندما فقدت زوجي شعرت وكأن الحياة توقفت ولم يكن الحزن وحده هو الأصعب، بل نظرات الناس والكلمات التي بدأت أسمعها من حولي". بهذه الكلمات تبدأ فرحة رواية معاناتها بعد وفاة زوجها. وهي أرملة من ريف الحسكة شرقي سوريا، أن الأشهر الأولى بعد وفاة زوجها كانت قاسية للغاية إذ وجدت نفسها أمام مسؤوليات كبيرة في ظل ظروف معيشية صعبة، بينما كان أطفالها يسألونها كل يوم عن والدهم.

وتقول لـ "963+": "كنت أبكي ليلاً حتى لا يراني أطفالتي. في الصباح كنت أردي ثوب القوة حتى لا يشعروا بالخوف لم يكن لدي خيار سوى أن أكون الأم والأب في الوقت نفسه".

وتضيف أن المجتمع لم يكن دائماً داعماً فبعض الناس كانوا ينظرون إليها فقط باعتبارها "أرملة"، وكان هذه الكلمة أصبحت هويتها الوحيدة. هناك من كان يشفق علي وهناك من كان يراقب كل خطوة أخطوها، حتى خروجي للعمل أو زيارتي للأقارب أصبح محل حديث.

ورغم ذلك، رفضت الاستسلام فبدأت تعمل في أعمال بسيطة داخل قريتها، كما تعلمت بعض الحرف اليدوية لتأمين احتياجات أطفالها. وتوضح لم يكن الدخل كبيراً، لكنه أعاد لي شعور الكرامة، وأثبت لي أنني قادرة على الوقوف من جديد.

وتختم حديثها برسالة لكل امرأة فقدت زوجها: "الألم لا يختفي لكنه لا يجب أن يمنعنا من الحياة. نحن أكبر من لقب أرملة، ولدينا الحق في أن نحلم، ونعمل، ونربي أبناءنا بكرامة، ونبدأ من جديد مهما كانت الظروف".

وفي سوريا، لم تعد صفة "أرملة" مجرد توصيف للحالة الاجتماعية، بل أصبحت واقعا تعيشه آلاف النساء اللواتي فقدن أزواجهن



درويش عبد الهادي لـ «963+»:

التمثيل مسؤولية مستمرة والحلم لا يتوقف عند جائزة

فرح درويش

في مشهد فني باتت تحكمه السرعة، وتفرض فيه السوشال ميديا إيقاعها القاسي على الفنانين، لم يعد النجاح مرتبطاً فقط بالموهبة، بل بالقدر على الاستمرار، وعلى الموازنة الدقيقة بين الحضور الفني الحقيقي ومتطلبات الظهور الدائم. في هذا المناخ المربك، حيث تصنع النجومية أحياناً بضغطة زر وتهدم بالسرعة نفسها، يختار بعض الممثلين طريقاً مختلفاً؛ طريقاً أبداً، لكنه أكثر ثباتاً وصدقاً. من بين هؤلاء يبرز اسم درويش عبد الهادي، كمثل شاب قرر أن يراكم تجربته بهدوء، وأن يمنح كل خطوة في مسيرته وقتها المستحق، بعيداً عن الهياك خلف الأضواء أو الاستسهال.

درويش، خريج المعهد العالي للفنون المسرحية، يتحدث لـ «963+» عن تعامله مع التمثيل فهو لا يراه كوسيلة للشهرة، بل كمسؤولية يومية، واختبار دائم للذات، ومهنة تتطلب وعياً نفسياً وفكرياً لا يقل أهمية عن الموهبة. منذ بداياته، بدأ واضحاً ميله إلى الأدوار التي تحمل عمقاً إنسانياً، وإلى الشخصيات التي تبنى من الداخل قبل أن تُقدّم على الشاشة. هذا الاختيار لم يكن صدفة، بل انعكاساً لرؤية فنية تشكلت مبكراً، وتغذت على تجربة أكاديمية جادة، واحتكاك واع بواقع المهنة وتحدياتها.

يتميز درويش عبد الهادي بموهبة متعددة الجوانب في التمثيل، وقد ظهر اسمه مؤخراً بشكل واسع بسبب مشاركته في مسلسل «نسمات أيلول»، حيث يؤدي دوراً رئيسياً حظي بتفاعل الجماهير والنقاد على حد سواء وقد شارك في أعمال مسرحية تلفزيونية ومسرحية تركت بصمة في المشهد الفني. من بين أعماله المسرحية مشاركته في عروض مبتكرة مثل مسرحية علاء الدين والمصباح السحري التي قدمت بطريقة عرض بصري مبتكر لجذب الأطفال والعائلات، مما يبرز قدرته على تقديم أدوار متنوعة تتناسب مع مختلف الفئات والجمهور

بعيداً عن الأدوار والكاميرات ماذا يلهم درويش؟

أحلامي بسيطة. أتمنى أن نعيش ببساطة، وأن نعود للألفة والمحبة على الصعيد الاجتماعي. أتمنى أن أقدم أعمالاً مهمة، وأن أبقى في حالة عطاء مستمر.

ما الذي تمني أن توفره نقابة الفنانين للممثلين اليوم؟

لست نقابياً لكنني أؤمن أن النقابة هي بيت الممثل، تحميه، تؤمن حقوقه، وتنظم الأمور. لم أجرب هذا الشعور، لأنني أردني الجنسية، وعشت في سوريا دون انتساب للنقابة، لكنني أتمنى أن يشعر كل ممثل بأن هناك جهة تحميه.

من الفنان الذي تعتبره قدوة وتتمنى الوقوف أمامه؟

هناك فنانون تمنيت العمل معهم، مثل الراحل خالد تاجا، الذي أراه من أهم الممثلين. أتمنى تكرار التجربة مع محمد حداد، وأحب العمل مع بسام كوسا، وتيم حسن، الذي أقدّره كثيراً كفنان وإنسان.

ما الذي تراه ناقصاً في الدراما اليوم؟

من المبكر إعطاء حكم نهائي. السنوات الماضية كانت قاسية، ومع ذلك قدّمت أعمال جيدة. اليوم نبدأ مرحلة جديدة من التجربة والنقاش، وبعدها يمكننا تحديد ما هو ناقص فعلاً.

هل لديك خطوط حمراء على السوشال ميديا؟

لا أمانع مشاركة بعض جوانب يومي، لكن دون استعراض. حياتي الخاصة، وأهلي، خطوط حمراء، ولا أجد ضرورة بكشف تفاصيل حياتي أو أزماتي ولا أفكر بتصدر التريند بهذا الشكل.

أخيراً... ماذا عن ثنائية نورس وشاهين؟

أحببت هذه الثنائية كثيراً، والطاقة بيني وبين ملهم البشر كانت واضحة. ما زلنا على تواصل، وأتمنى أن يجمعنا عمل جديد. لست من محبي الأجزاء، لكن كل شيء وارد.

حصلت مؤخراً على جائزة أفضل ممثل شاب... كيف عشت تلك اللحظة؟

أن يتوّج العمل الذي تحبه بتقدير معنوي أمر جميل. لكن بالنسبة لي، هذه ليست جائزة لدرويش وحده، بل لكل فريق العمل، من أبطال ومخرجة. سعيد جداً بالنتائج التي يحققها العمل، وبترشيح رشا ونشامات أيلول لجوائز أخرى. هذا دليل على أن العمل قدّم بحب، والحمد لله.

الجائزة تعني لي الكثير، وتحملني مسؤولية أكبر، لأن الناس باتوا ينتظرون أعمالاً أجمل وأهم.

لو أتيحت لك فرصة تجسيد شخصية حقيقية من تختار؟

لم أفكر بهذا الأمر من قبل. أحياناً أختار الشخصية التي أحبها أو التي تستفزني فنياً، ولكن في مرحلة ما، راودتني فكرة تجسيد شخصية «تشي غيفارا»، لكنني لا أضع قيوداً. الفن لا يرتبط بسيرة ذاتية بعينها.

الأعمال التاريخية عمود أساسي في الدراما، لا يزول، وهي مدرسة مهمة للممثل، خاصة على صعيد اللغة العربية وبناء الشخصيات.

ما الأعمال أو التحضيرات التي تعمل عليها حالياً، وخاصة لرمضان 2026؟
أعمل حالياً على مسلسل «سعادة المجنون» مع المخرج سيف سبيعي، إضافة إلى عمل تركي معرب «انت اطرق بابي».

الأعمال المعربة جديدة كلياً، وهي مسؤولية أكبر، لكنها ممتعة جداً، وتمنحك طاقة جميلة. نتعرّف فيها على آليات تصوير وإخراج مختلفة، وعلى مجال جديد بالكامل، وهذا يضيف الكثير لتجربة الممثل.

الفرص أصبحت أكثر، والساحة أوسع للممثلين، لكن في المقابل أصبح مطلوباً منا أن نقدّم دائماً ما هو مميز وأهم وأجمل، حتى نحافظ على وجودنا. الاستمرارية اليوم ليست سهلة، بل مسؤولية يومية.

الجمهور، وخاصة الفتيات، معجبون بك هل يعيش درويش قصة حب؟ وما مواصفات فتاة أحلامه؟

المعجبون أحبوا شخصية شاهين، وهذا طبيعي. الجمهور أحب الكاركتير، وليس بالضرورة الشخص الحقيقي. أنا وشاهين مختلفان تماماً. أسعدني كثيراً حب الناس لهذه الشخصية التي قدّمتها بكل حب، لكنني لم ألاحظ هذا الأمر بشكل شخصي. وعن فتاة أحلامي، حتى الآن، لم تكتمل مواصفاتها.

تمثيل مسؤولية يومية والجائزة محطة تقدير لا نهاية للحلم

بدايةً، إذا تحدثنا عن المعهد العالي للفنون المسرحية... ما الإصلاح أو التطوير الذي تشعر أنه يجب أن يطبق فوراً؟

بصراحة، لا أضع نفسي في موقع إصدار الأوامر أو فرض الآراء حول مؤسسة بحجم وأهمية المعهد العالي للفنون المسرحية. لكنني، كخريج لهذا المكان، أستطيع أن أتحدث من منطلق التجربة. أرى أن الاهتمام بالكادر التدريسي على مختلف الأصعدة، وفي جميع المواد، أمر بالغ الأهمية. كما أن وجود بعثات خارجية للطلاب سيكون خطوة ممتازة، لأنها تتيح لهم الاحتكاك بثقافات متنوعة، والإطلاع على عروض مسرحية مختلفة، سابقاً، كانت تأتي عروض مسرحية تُعرض في دمشق، وهذا أمر مهم جداً، ويستحق أن يُعاد تفعيله بشكل أوسع. أعتقد أن تفعيل مكتب العلاقات العامة في المعهد وربطه بالوسط الفني والإعلامي أمر ضروري، بحيث يصبح حلقة وصل بين الطلاب والخريجين وبين العاملين في الإعلام والميديا والتلفزيون. هذا لا يعني تأمين فرص عمل مباشرة، بل تعريف الوسط بالموهوب الجديدة، وجعلهم أقرب إلى واقع المهنة.

غالباً ما نرسم أحلامنا بصورة وردية، لكن الواقع يكون مختلفاً هل ضدمت بواقع التمثيل؟

لا أملك هذا المصطلح في حياتي. هذه الحياة تحتل جميع الأوجه، وفي كل المجالات يمكن أن نصطدم، إن صح التعبير. عندما تكونين مختصة في مجالك، وواعية لتفاصيله من الألف إلى الياء، علمياً ونفسياً ومهنياً، تكونين على دراية بكل طقوسه. وإن صدمت بشيء ما، فهذا يعني أن هناك نقصاً في التجربة أو المخزون المعرفي. فالإنسان في حالة تطوّر دائم، ويجب أن يبقى مطلعاً على تطورات مهنته، سواء اليوم أو بعد عشر سنوات، في أي زمان أو مكان أو ظرف.

اليوم، ما الضغوط التي يعيشها درويش عبد الهادي كمثل؟

نحن نعيش في عصر انتشار واسع، والسوشال ميديا قوية، والزمن سريع. هناك مسؤولية كبيرة لإثبات الذات بشكل أسرع وأقوى.



صحيفة سياسية - اقتصادية - ثقافية - اجتماعية متنوعة، تغطي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان

www.963media.com